www.kotobarabia.com

اشتراكي

اشتراكي

العدد (١٠١) أكتوبر ٢٠٠٦

www.kotobarabia.com

نشرة غير دورية يصدرها مركز الدراسات الاشتراكية

الاشتراكي

العدد (10) نشرة غير دورية تصدر عن مركز الدراسات الاشتراكية www.e-socialists.org أول أكتوبر 2006

السعر: 1 جنيه

7-6

السكة الحديد
إصلاح منصور لمن؟

عاوزين نقابة حرة.. العيشة بقت مرة

في انتظار إنتفاضة ثالثة الأخيرة

صفحة 2

مؤتمر الوطني: إشهار إفلاس

صفحة 2

حملة البابا على الإسلام

صفحة 4

خرج علينا طبالي وزماري الاتحاد الأصفر المعادي للعمال في الأيام القليلة الماضية بمقولة جديدة ومضحكة حقاً، فلم يعد مجلس الشعب فقط هو سيد قراره، ولكن كذلك أصبح أيضاً اتحاد العمال. فقد سمعناهم يقولون، إن الإشراف القضائي ما هو إلا تدخل في أمور العمال، وإن العمال من حقهم أن ينظموا ويشرفوا علي انتخاباتهم.

طبعا العمال من حقهم تماماً أن ينظموا "هم" انتخاباتهم، وأن يضعوا "هم" لوائحهم لتسيير تنظيماتهم النقابية. من حقهم أن يشكلوا من النقابات ما يرون أنه يعبر عنهم، حتى لو كانت هناك أكثر من نقابة لنفس العمال.لكن فليقل لنا من يتغنون بحق العمال: بأي حق تضع الحكومة قانونا للنقابات العمالية، أليس هذا شأن عمالي؟؟

بأي حق تقرر الحكومة "شيل" السيد راشد، ووضع حسين مجاور مكانه؟ هل رجعت الحكومة، عندما قررت هذا، للجمعية العمومية للعمال؟ هل سألتهم عن رأيهم في استبدال رئيس اتحاد لم يختره العمال، ولم يعبر يوماً عنهم، برئيس آخر هو في الحقيقة أحد رجالها، ورئيس لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب؟؟

هل رجعت الحكومة إلي الجمعيات العمومية للعمال قبل أن تأخذ قرار سرقة أموال العمال ببنك العمال ودمجه مع بنك آخر؟؟

ماذا تعني تصريحات السيدة عائشة عبد الهادي "لن نسمح باستخدام شعارات دينية في انتخابات العمال"؟ لن تسمح بأي صفة؟؟ ألا تعتبر إدارة الانتخابات من قبل وزارة القوي العاملة تدخل صريح فيما يخص العمال وإرادتهم؟؟!!

هناك ألف تساؤل وتساؤل بخصوص اتحاد حُكم بعدم شرعيته. والآن، يريدون أن يعمل هذا الاتحاد فاقد الشرعية مع وزارة القوي العاملة علي سرقة حق اختيار من يمثل العمال ويدافع عن حقوقهم من خلال الانتخابات النقابية القادمة.

ولكن نجاح هذا المخطط الحكومي ليس قدراً، وهناك إمكانية لأن يفاجئنا الواقع مفاجآت سعيدة. فالمرحلة الحالية تشهد تصاعداً في النضالات العمالية يبشر بـ"شتاء عمالي ساخن". وفي ظل هذا التصاعد النضالي يمكن أن تكون الانتخابات النقابية القادمة نقطة بداية للدفع في طريق انتزاع العمال لتنظيماتهم العمالية الحرة التي تدافع بحق عن مصالحهم وإرادتهم. علينا إذن أن نوحد جهودنا من أن أجل أن تكون الانتخابات القادمة بداية لمعركة قوية يخرج منها العمال منتصرين.

صرح المستشار محمود مكي للاشتراكي إن نادي القضاة لم يبلغ رسميا بأي شكل بما تردد في الصحف عن إقصاء القضاة من الإشراف على انتخابات مجلس الشورى القادمة. وأكد مكي أن موقف القضاة الثابت هو وجوب الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات بدأ من القيد في الجداول وحتى فرز الأصوات.

وأضاف مكي أن القضاة قد شكلوا لجان فيما بينهم من داخل نادي القضاة لصياغة مشروع تعديلات دستورية تحافظ على البنود التي تتضمن حقوق وحريات المواطنين وتستبعد البنود المقيدة للحريات. مؤكداً أن الإعلان عن تفاصيل هذا المشروع سيتزامن مع الإعلان عن مشروع قانون جديد للسلطة القضائية يعده القضاة، حيث من المتوقع إن يتم هذا الإعلان بعد عيد الفطر.

طالبت ثماني منظمات حقوقية في بلاغ قدمته إلى النائب العام بالتحقيق الفوري والعاجل فيما وصفته بجرائم وممارسات التنكيل التي يمارسها أفراد وزارة الداخلية ضد أسرة محمد علي عبد اللطيف، الذي صدر لصالحه حكم بالبراءة مؤخرًا من ارتكاب مذبحة بني مزار، التي وقعت في ديسمبر الماضي وراح ضحيتها 10 أشخاص. واتهمت المنظمات الثماني في بلاغها، الداخلية باحتجاز 22 شخص من أسرة محمد، في منزل خارج العزبة وضعت عليه حراسة مشددة، بدعوى حمايتهم. هذه الإجراءات الوقائية شملت حرمان الأطفال من الذهاب إلى مدارسهم وحرمان كافة أفراد الأسرة من وسائل الاتصال بالعالم الخارجي والاستيلاء على هواتفهم المحمولة وحرمان الرجال من الذهاب إلى أعمالهم.

تجري في الوقت الحالي مشاورات بين المهندسين الديموقراطيين وبين اتحاد المهندسين العرب حول صحة تمثيل مصر في الاتحاد. حيث يرى المهندسون الديموقراطيون أن وضع نقابة المهندسين المصرية تحت الحراسة يترتب عليه عدم وجود من يملك، قانونيا، حق تمثيلها. كما يتم الأعداد في الوقت الحالي لجمعية عمومية جديدة بعد عيد الفطر.

وقال المهندس مجدي قرقر ان اللجنة القضائية المشرفة على الأنتخابات قد تغيرت مع حركة تنقلات القضاه الأخيرة وأن المهندسين يسعون لترتيب لقاء مع أعضاء اللجنة الجديدة.

أعيد انتخاب النائب محمد سعد الكتاتني نائب المنيا، رئيسًا للكتلة البرلمانية لجماعة "الإخوان المسلمين"، في الدورة البرلمانية الجديدة التي تبدأ في نوفمبر القادم، وذلك خلال الانتخابات التي أجراها نواب الكتلة بمقر مجلس الشعب في سابقة هي الأولى من نوعها. حاز الكتاتني على 53 صوتًا من بين 78 صوتًا، في حين احتفظ النائب حسين إبراهيم بموقع نائب رئيس الكتلة بأغلبية 59 صوتا من بين 79 نائبًا. وقد رأس الاجتماع الخاص بانتخابات نواب الكتلة، السيد عسكر أكبر الأعضاء سنًا وأصغر النواب سنًا عبد العزيز خلف. بينما شارك في عملية فرز الأصوات النائب الوفدي محمد عبد العليم داود، والنائب سعد عبود عن حزب "الكرامة" والنائبان المستقلان طلعت السادات وعلاء حسانين.

تصاعدت أجواء التوتر داخل جريدة "الوفد"، على إثر اتهام عدد من المحررين لرئيس التحرير أنور الهواري، باستبعادهم وعدم إسناد أي تكليفات لهم. انضم مراسلو "الوفد" بالمحافظات إلى المجموعة المعارضة لنهج الهواري بعد أن تم استبعادهم من تعديل لوائح الأجور الخاصة بهم وقصرها على العاملين في مقر الجريدة بالدقي. كذلك هددوا بالاعتصام أمام مقر نقابة الصحفيين، بعد فشلهم في الخروج من لقائهم مع منير فخري عبد النور السكرتير العام للحزب بالحصول على أية وعود لحل لمشاكلهم، وتهديدهم بفصلهم إذا استمروا في موقفهم المعادي للجريدة، على حد قوله. في سياق متصل، حققت جريدة "الوفد" تراجعًا حادًا في مستوى توزيعها حيث هبط التوزيع إلى 21 ألف نسخة يوميًا بعد أن كانت قد وصل توزيعها في أواخر عهد نعمان جمعة ما بين 75 و90 ألف نسخة.

وقد أجج هذا التراجع، الخلاف داخل الهيئة العليا لـ "الوفد"، حيث اعتبره البعض فشلاً لأباظة الذي اختار أنور الهواري رئيسًا للتحرير رغم تحفظ العشرات من أعضاء الهيئة العليا على هذا الاختيار.

اعتقلت مباحث أمن الدولة بشمال سيناء حسن عبد الله النخلاوي أمين شباب حزب "التجمع" بالمحافظة ومنسق حركة شباب سيناء من أجل التغيير، في مطلع الشهر الحالي. وجاء ذلك عندما داهمت قوة من مباحث أمن الدولة منزل النخلاوي حيث قامت بتفتيشه بحثًا عن شقيقه محمد أمين حزب "التجمع" بوسط سيناء، وعندما لم تجده قامت باعتقال شقيقه حسن. النخلاوي أعلن عن قيامه بإضراب مفتوح عن الطعام حتى يتم الإفراج عنه.

في مؤتمر الحزب الوطني

إعلان تفليسة "مشروع حسني مبارك وولده جمال للإصلاح"

"ضجيج بلا طحن".. هذا، باختصار، هو مضمون المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديمقراطي الذي عُقد في الفترة بين 19 و21 سبتمبر الماضي! فإذا أردت أن تستخرج خبرا واحدا جديرا بالنشر من بين وقائع هذا المؤتمر لفشلت. فحتى "التحابيش" الجاذبة إعلاميا، من نوع بروز خلافات هامشية بين قيادات الحزب، أو من نوع تنحية أحد الحيتان من قياداته السابقة، أو غيرها من الأمور، اختفت كلية، فبقي المؤتمر باهتا بلا معنى كغيره من مؤتمرات حزب النظام الديكتاتوري الحاكم.

تامر وجيه

مسألتان فقط، كلتاهما تخصان السياسة الخارجية، هما اللتان حظيتا بمتابعة إعلامية واسعة نسبيا: إعلان جمال مبارك أن مصر قررت إحياء مشروعها النووي السلمي، وأنها تتحفظ على مشروع الشرق الأوسط الكبير.

هذان الإعلانان، بالرغم من الضجيج الذي صاحبهما، لا يعنيان شيئا البتة. والحقيقة أنهما ليسا أكثر من تصريحات للاستهلاك الإعلامي؛ مجرد محاولة – فاشلة– لإثبات أن الحزب موجود وقادر، وأن السلطة قوية ومستقلة في مواقفها وسياساتها الخارجية.

كذبة نووية

فربما يتذكر بعضنا أن نظام مبارك كان قد أعلن في نهاية التسعينات عن مشروع بناء مفاعلين نوويين سلميين بالتعاون مع الأرجنتين. أيامها طنطنت صحافة السلطة بقرب امتلاك مصر لقدرات نووية سلمية! ولكن المشروع انتهى – كغيره – إلى لا شيء، بعد أن ظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية غير راضية عن مضي مصر قدما في مشروع كهذا ربما تؤول نتائجه إلى نظام سياسي جديد غير معروفة ولاءاته يأتي على أنقاض نظام مبارك غير المستقر.

فعندما يأتي مبارك وابنه الآن ليعلنان أنهما سيعيدان إحياء ما فشلا في إحيائه قبل سنوات، في محاولة لذر الرماد في العيون بعد المهانة الإقليمية التي يلقاها النظام صباح مساء، لن يسعنا إلا أن نشعر بالرثاء لمن لفقوا كذبة لا يصدقها أحد إلا هم. ولمن اضطروا وهم يعلنون الكذبة – تأكيدا لأنها أتت بعد رضاء وليّ النعم الأمريكي – أن يرفقوها بتصريح للسفير الأمريكي يؤكد فيه أن الولايات المتحدة لا مانع لديها من إحياء مصر لمشروعها النووي السلمي!

أسد أم نعامة؟

أما الإعلان الثاني لجمال خلال المؤتمر، فهو أكثر طرافة. فأن يأتي جمال مبارك وأبوه اليوم ليعلنا أنهما لا يقبلا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته أمريكا وأيدته إسرائيل، فهذا من النكات المضحكة. فمحمد حسني مبارك هو من أكد ألف مرة قبل اليوم أنه لا يستطيع أن يقف ضد أمريكا، أو يخوض حربا ضد إسرائيل، أو "يضع رأسه في فم الأسد". ومحمد حسني مبارك هو من رعى اتفاقية الكويز مع إسرائيل وفتح الباب للتعاون الاستثماري المصري الإسرائيلي، كطريق وحيد لخطب ود الأمريكان حتى يقبلوا بتوقيع اتفاق تجارة حرة مع مصر، ورغم ذلك لم يرض الأمريكان! ومحمد حسني مبارك هو من ساهم مباشرة – بجيش مصر – في حرب تدمير العراق في 1991، وهو من ساهم لوجيستيا – بفتح قناة السويس على مصراعيها، وبالسماح بمرور الطائرات وبالتموين والإمداد – في حرب تدمير العراق واحتلاله في 2003، وهو من أعلن في 2006 – مع أصدقائه ملوك الأردن والسعودية – أن حزب الله مغامر وأنه لن يقبل أن يخوض حربا دفعه إليها آخرون مهما حدث.

هذا هو محمد حسني مبارك! فعندما يأتي الآن، بعد أن لعب دورا جوهريا، كسنيد، في المحاولات الأمريكية لبناء الشرق الأوسط الكبير (أو الجديد – حسبما تشاء)، ليعلن أن هذا المشروع قد فشل، فإنه ليس فقط يؤكد ما أصبح من قبيل تحصيل الحاصل بعد الهزيمة الإسرائيلية في لبنان، ولكنه أيضا يحاول أن يظهر كأسد بينما هو الحقيقة أتفه نعامة في منطقة الشرق الأوسط.

الحقيقة أن تصريحات السياسة الخارجية لمبارك وابنه في المؤتمر لا يمكن فهمها إلا كمحاولة لتبييض الوجه في أكثر المراحل سوادا يعيشها النظام المصري فيما يتعلق بوضعه الإقليمي والدولي. فلقد أمسك السيد حسن نصر الله بلب الحقيقة حين أكد في خطابه الأخير في مهرجان الاحتفال بانتصار المقاومة اللبنانية أن ما قامت به المقاومة في لبنان كشف كذب كل الحكام العرب الذين يقولون أنه لا مجال لمواجهة إسرائيل أو لدحرها وإيقاف عدوانها. بالفعل، مأساة مبارك ونظامه هو أنه أصبح في وضع المقارنة مع حسن نصر الله وحزبه المنتصر. وتصريحاته وتصريحات ابنه الأخيرة، في محاولة لإبراز "وجه مستقل لمصر"، ليست إلا واحدة من ردود الفعل الكوميدية على سقوطه الشنيع في المقارنة بصفته رأس حربة الدفاع عن المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

الصمت الرهيب

على أن تصريحات جمال وحسني الفاشلة والكوميدية لا بد من أن توضع أيضا في سياق ظروف مرحلة التحول الداخلية التي يمر بها النظام المصري. فقد جاءت هذه التصريحات لتغطي على "الصمت الرهيب" خلال أيام مؤتمر الحزب بصدد مستقبل الإصلاح السياسي في مصر، وهي المسألة التي انتظر الكثيرون أن يجدوا إجابات حولها خلال المؤتمر.

فلقد تعلقت آمال كثير من الليبراليين وأنصاف الليبراليين وأدعياء الليبرالية بالمؤتمر بصفته "فرصة أخيرة" للانتقال بمصر إلى وضعية الدولة الديمقراطية. مثلا أعلنت المصري اليوم في صبيحة اليوم الأخير للمؤتمر، وهو يوم إلقاء مبارك لخطابه أمام أعضاء الحزب، أن الكل يتعلق بخطاب مبارك ويحلم أن "يفاجئنا الرئيس فيه كعادته بقرارات جريئة من نوع تعديل جديد للمادة 76". أيضا كتب عبد المنعم سعيد – مدير مركز دراسات الأهرام وأحد التطبيعيين والليبراليين الجدد من أعضاء لجنة السياسات – مقالا في الأهرام قبل أيام من بدء المؤتمر يبتهل فيه إلى قيادات الحزب ألا يضيعوا الفرصة وأن يعلنوا أثناء المؤتمر قرارات تاريخية لتحويل مصر إلى دولة ديمقراطية تعرف تداولا حقيقيا للسلطة!

لكن مبارك وابنه خيبا كل آمال أنصارهما ونقادهما. فلماذا؟ لماذا خرج المؤتمر باهتا بلا مضمون؟ ولماذا لم يقدم مبارك فيه مبادرات إصلاحية أو يطرح أفكارا محددة عن الإصلاحات الدستورية؟

السبب – الذي أصبح كثيرون منا يدركونه – أن "مشروع حسني وجمال مبارك للإصلاح السياسي" لم يكن هدفه في أي لحظة من اللحظات إعطاء الحرية الحقيقية للجماهير، بل فقط إعادة ترتيب قواعد اللعبة في أوساط الطبقة الحاكمة في وجه ظروف جديدة متغيرة.

الإصلاح والتوريث

المشكلة التي أتى مشروع الإصلاح إياه لحلها كانت ذات طبيعة مزدوجة: أولا مواجهة الضغط الأمريكي من أجل تغيير سياسي يؤمن وصول نخبة حكم ليبرالية جديدة مؤيدة للولايات المتحدة وقادرة على حفظ الاستقرار ومصالح الإمبريالية والطبقات الحاكمة إلى الحكم؛ وثانيا إفساح المجال لطبقة الرأسماليين الاحتكاريين الجدد للعب دور أكبر في تقرير سياسات الحكم وفي الفوز بمغانمه.

أراد مبارك أن يرضي الأمريكان ويدمج الرأسماليين الاحتكاريين في الحكم، أراد أن يحقق هذين الهدفين ولكن: بدون أن يتخلى عن السلطة. في نفس الوقت سعى الأمريكان والرأسماليون إلى التغيير، ولكن بدون أي قلاقل أو مخاطر أو خسائر قد تنجم عن معارك جماهيرية غير محسوبة العاقبة، خاصة بعد أن ظهر أن أي قدر من الانفتاح الحقيقي سيؤدي لا محالة إلى صعود الإخوان المسلمين، غير مأموني العاقبة، إلى السلطة.

التغيير الذي بلا مضمون والذي يضمن استمرار، واستقرار، نفس شبكة المصالح بعد انتقال حسني مبارك إلى "الرفيق الأعلى" هو عنوان المشروع الإصلاحي لجمال وأبيه. هنا يظهر توريث الحكم لجمال مبارك كبديل رئيسي، ليس لأن مبارك وجمال (وسوزان) يطلبونه بشدة، وهذا بديهي، ولكن لأنه – على الأقل في الوضع الراهن – هو المخرج الوحيد لمشكلة انتقال السلطة الديكتاتورية بدون صراعات خطيرة وبالحفاظ على نفس المصالح.

فديكتاتورية مبارك ليس لديها آلية لانتقال السلطة، لا بالانتخابات طبعا، ولا حتى بوجود مؤسسة سياسية مسيطرة معبرة عن مجموع الطبقة الحاكمة وأقوى من أفرادها (كما هو الحال في الحزب الشيوعي الصيني مثلا). هذا بالتحديد ما يجعل انتقال السلطة في مصر خطرا داهما لابد أن يحسب حسابه وتعد له الخطط. فمن هو الرجل الذي سيمنع الصراع والتناحر بين أصحاب السلطة بعد موت مبارك؟ من هو الرجل الذي سيضمن استمرار مصالح القوى المهيمنة بدون اهتزازات أو أزمات؟ من هو الرجل الذي سيرضى عنه تحالف الرأسماليين الاحتكاريين ومؤسسة الجيش والأمريكان وغيرهم من أصحاب المصالح والنفوذ؟

جانب مهم من مشروع مبارك/جمال للإصلاح يمكن فهمه كمحاولة للإجابة على هذا السؤال، أي كمحاولة لترقية جمال للعب دور الوريث القادم المرضي عنه من كل أصحاب النفوذ، والقادر على تسلم السلطة بسلاسة وبدون اهتزازات. وقد نجح جمال حتى الآن في كسب تأييد جناح مهم من جماعة البيزنيس الاحتكارية. ولكنه لم ينجح تماما في كسب تأييد مؤسسات سلطة نافذة أخرى. وهذا ما يفسر – جزئيا – نفيه المتكرر هو وأبوه أن هناك نية لتوريث السلطة.

فقاعة الإصلاح

الطريف في كل هذا أن أدعياء الليبرالية الذين راهنوا على أمريكا وعلى لجنة السياسات قد أكتشفوا بعد فوات الأوان أن أي إصلاح نصف – أو حتى ربع – حقيقي غير ممكن مع بقاء مبارك وعصابته في الحكم. أوهام العام الماضي – 2005 – التي غذاها الاحتياج المؤقت لجماعة الرأسماليين الملتفين حول جمال مبارك إلى أنصار ليبراليين من نوع أسامة الغزالي حرب في معركتهم التافهة مع البيروقراطية القديمة من نوعية كمال الشاذلي، وغذاها أيضا الضغط الأمريكي المحدود، تبددت تماما أمام الحقيقة الجوهرية: إصلاحيو الحزب الوطني هم مجرد حفنة من رجال الأعمال الاحتكاريين، وأهدافهم هي تمسكين عصابة النهب الليبرالي الجديد من السلطة إلى أقصى حد ممكن.

هذا ما يفسر النهاية السريعة لفقاعة الإصلاح السياسي المباركي، وهو ما يفسر أيضا خواء المؤتمر الأخير للحزب الوطني. فالشيء الوحيد الجديد الذي كان من الممكن إعلانه في هذا المؤتمر ليس أي إجراء إصلاحي حقيقي، وإنما توريث الحكم لجمال مبارك. وبما إن الأوان لم يحن بعد لهذة الخطوة التي تحتاج إلى تأمين بعض مؤسسات السلطة وإلى إحكام اليد على تلك المؤسسات، وتحتاج أيضا إلى خطة سياسية لإفراغ احتجاجات المعارضة من مضمونها، بما أن الأوان لم يحن بعد لهذا، فإن المؤتمر أتى فارغا وبلا معنى.

معركتنا القادمة

العام القادم سيكون عاما صعبا لأنه سيكون "عام التوريث". كل إصلاحات الدستور والقوانين، لن يكون هدفها إعطاء الحرية للشعب، بل ترتيب أوراق السلطة بعد رحيل مبارك، أو بلغة أخرى مأسسة حكم الليبراليين الجدد تحت جمال مبارك بشكل أكثر جماعية، ولكن بالاحتفاظ بكل قواعد وأسس الديكتاتورية.

هذا ما تخطط له جماعة مبارك وابنه وحيتان المال والأسواق. لكن الشروخ والانقسامات والترددات التي تطرحها العملية غير السلسة لانتقال السلطة في مصر، والأزمات التي تفرضها المصاعب الاقتصادية التي تعيشها البلد، والانفجارات الإقليمية المتكررة التي أتت على البقية الباقية من مصداقية النظام. فضلا عن تعمُّق حالة الحراك السياسي والاحتجاج الاجتماعي في أوساط متزايدة من مهنيي الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين والموظفين. كل هذه التطورات والإمكانيات تخلق أرضية لبناء حركة قوية ضد التوريث والديكتاتورية. الشرط فقط أن تتنبه الحركة الديمقراطية لأخطائها. فلا إصلاحيو السلطة ولا ديمقراطيو أمريكا هم الطريق للتغيير.. الحركة الجماهيرية وحدها.. الحركة الجماهيرية المعادية للإمبريالية وللإفقار.. هي القادرة على إسقاط مبارك ومنع التوريث ومنح السلطة للشعب.

إعلامي التوِريث يشرد 30 صحفيا في جريدة نهضة مصر

في إطار مطالبتهم المستمرة باستعادة حقوقهم المادية والمعنوية المسلوبة، قام صحفيو جريدة "نهضة مصر" بجمع توقيعات 100 صحفي من أعضاء نقابة الصحفيين المصرية لتقديم محمد الشبة رئيس التحرير إلى تحقيق رسمي أمام النقابة. كما أعلنوا عن اعتزامهم الاعتصام أمام مجلس الشعب في أول أيام الدورة البرلمانية الجديدة، بالتنسيق مع حركة "صحفيون من أجل التغيير". وكان الصحفيون قد تقدموا في 7 سبتمبر الماضي بشكوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

ونتيجة للضغط الإعلامي اجتمع عماد الدين أديب- رئيس مجلس الإدارة- مع الصحفيين للتفاوض معهم، إلا أن محاولته بائت بالفشل، بعد أن رفض 30 محررًا أخذ أي جزء من مرتباتهم التي لم يحصلوا عليها منذ 6 أشهر، حيث كان شرط حصولهم عليها هو توقيعهم على إخلاء طرف. بينما حصل المحررون الذين يعملون في جريدة "الوطني اليوم"، الناطقة باسم الحزب الحاكم، على رواتبهم كاملة!

يُذكر أن عددًا من صحفيي جريدة "نهضة مصر" قد شنُّوا حملةً ضد عماد الدين أديب ومحمد الشبة، تضمنت دعاوى قضائية، متهمين الاثنَين بالفساد واضطهاد الصحفيين والاستيلاء على حقوقهم، وذكروا في بيان لهم أن أديب والشبة لم يصرفا مرتبات 6 أشهر للصحفيين من شهر يوليو 2005 حتى ديسمبر 2005 تلك الفترة التي صاحبتها انتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات البرلمانية. في الوقت الذي يحصل فيه 5 مسئولين داخل الجريدة على مبلغ 150 ألف جنيه شهريًّا ويتقاضونها بانتظام. كما تم فصل 4 من الصحفيين عندما قاموا برفع دعوى عمالية للحصول على مستحقاتهم المالية.

قضية أخرى أثارها الصحفيون المتضرِّرون، وهي اعتياد الإدارة تحرير عقود تعيين وهمية للمحررين، لا يترتب عليها أي حقيق من حيث تثبيت المحرّرين أو حصولهم على حقوقهم المادية أو التأمين عليهم. وهو ماكشفه رئيس هيئة التأمينات بالدق، عندما أكد أن جريدة "نهضة مصر" ليس لها رقم تأمين، وهو ما دفع هيئة التأمينات بالدقي برفع 4 دعاوَى قضائية ضد عماد أديب.

رجعوا التلامذة للجد تاني

سبقت مصفحات الأمن المركزي الطلاب إلى الجامعات مع ضوء أول صباح دراسي في العام الجديد، حيث تراصت أمام جامعة عين شمس 7 مصفحات وأمام جامعة القاهرة حوالي 12 مصفحة. ولم يتم الاكتفاء بأرتال مصفحات الأمن المركزي بالنسبة لجامعة الأزهر، فداخل الحرم الجامعي وقفت عربة الترحيلات في رسالة لا تحتاج إلى تفسير.

وفي أول مبادرات العام الجديد السياسية، أعلن "الطلاب الاشتراكيون"، الأسبوع الأول من الدراسة "إسبوعا ضد الحرب"، أقاموا خلاله معرضان ضد العدوان الإسرائيلي المستمر على فلسطين والحرب الإسرائيلية على لبنان، كما قاموا في نفس السياق بعمل نشرة وتوزيع بيان ضد هذه الاعتداءات. كذلك أعلن الطلاب الاشتراكيون عن موقعهم الجديد على شبكة الإنترنت الذي يتضمن متابعة للحياة الجامعية ومشاكل الطلبة، بالإضافة إلى رصد للتطورات السياسية وعرض لمواقفهم منها، داعين الطلبة للمشاركة بالأفكار والكتابة في الموقع. http://tolabeshtrakyoon.blogspot.

أما في جامعة حلوان فقد قامت جبهة "مقاومة"، التي تعمل ضد الإستبداد والخصخصة، بإقامة معارض مماثلة في الحرم الجامعي وفي كلية الهندسة.

هذا وقد شهدت بداية العام الدراسي الجديد غيابًا كاملاً للسياسة من أحاديث الاستقبال من جانب طلاب "الإخوان المسلمين"، الذين استقبلوا زملائهم في جميع الجامعات بالإرشادات المتعلقة بتحديد الرغبات في التنسيق الداخلي للأقسام بالكليات وبالتنويه عن برامج هذا العام والتي ستشمل حملات حول معاني "الحرية" و"النهضة". بينما استقبلت إدارات الجامعات المختلفة طلاب "الإخوان" الاستقبال السنوي المعتاد من خلال الإعلان عن قوائم الطلاب المطرودين منهم من السكن بالمدينة الجامعية بسبب انتمائهم السياسي. وضمت القائمة المبدئية للمطرودين من المدينة من أول يوم في العام الجامعي 120 طالبًا في جامعة أسيوط و40 طالبًا بجامعة الإسكندرية.

وعلى العكس من الاستقبال الإرشادي الذي نظمه طلاب "الإخوان"، اتسم استقبال طلاب اتحادات طلبة الجامعات لزملائهم بالصخب والبعد عن الحديث في كل ما هو دراسي. وبدا هذا المشهد أكثر وضوحًا في جامعات: عين شمس، القاهرة، حلوان، الإسكندرية، بنها، طنطا، المنصورة، حيث حرص طلاب الاتحادات على وضع سماعات ضخمة في مدخل جامعات محافظتي القاهرة والإسكندرية تتبعث منها أغاني عمرو دياب وبهاء سلطان وسعد الصغير.

من أهم سمات العام الدراسي الجديد أيضا، ظهور تكوينات طلابية جديدة، حيث تم الإعلان عبر شبكة الإنترنت عن تكوين جديد باسم "الطلاب الليبراليون"، إلى جانب "طلبة كفاية"، الذين أعلنوا عن أنفسهم بهذه الكلمات: "إحنا طلبة زينا زي أي طلبة ولا نازلين من الفضاء ولا طالعين من البحر.. إحنا بس بنحب مصر ومش عاجبنا اللي هي فيه دلوقتي وعايزين نغيره.. بنبحث عن استقلالية الطالب والجامعات.. وعن اتحاد للطلاب حر ويعبر عنهم.. وعن حرية حقيقه في البلد اللي احنا عايشين فيه.. هوه ده كتير علينا؟؟". داعين جموع الطلبة لمشاركتهم أفكارهم والإنضمام لهم عبر المجموعة البريدية http://groups.yahoo.com/group/tolab__kefaya/، أو مدونة http://tolab.blogspot.com أو http://7elwan.blogspot.com الخاصة بجامعة حلوان.

ومن جهة اخري، كان هناك استياء عام بين الطلاب من مصاريف مكتب التنسيق لقبول الطلاب المستجدين وذلك بسبب الارتفاع الكبير في اسعار المستندات والدمغات. كما ارتفعت بشكل ملحوظ أسعار طلبات التحويل والالتماس عن العام الماضي، فأصبح طلب التحويل من كلية الي اخري يتكلف 75 جنية، في حين أصبح طلب الالتماس يتكلف 45 جنية.

أما على صعيد اساتذه الجامعة، فقد نفت حركة "9 مارس" ما تردد مؤخرا في وسائل الإعلام عن تخطيطها للقيام بإضراب مع بداية العام الدراسي. جاء هذا اللبس نتيجة لإعلان الدكتور حسين عويضة رئيس نادي هيئة التدريس بجامعة الأزهر في مايو الماضي عن قيام نوادي هيئات التدريس بالجامعات، والتي يبلغ عددها 16 ناديا' بإضراب مع بداية العام. ولكن ولأن النظام هو من قام بتعيين 14 ناديا منها، فإن حركة "9 مارس" رفضت المشاركة في هذه المبادرة مع تأكيدها أن هذا لا يعني أنها تعارض فكرة الإضراب في حد ذاته.

"دنشواي" شبرا الخيمة

تغريد الصياد

المكان: بيجام – شارع دنشواي المتفرع من الخليفه
التاريخ: 2006/6/22
الحدث: حفل زفاف لشاب في العشرين من عمره.
الحكايه:

ليلة 2006/6/22 كانت "دخلة" محمد صلاح أحمد علي، واستعد محمد لهذه المناسبة السعيدة من كله، فبخلاف الفراشة و"الدي جي"؛ تم استخراج التصاريح من مجلس المدينه وشركة الكهرباء والقسم، ولم ينس أن يدفع 300 جنيه للمخبرين. ولكن كل هذا لم يكن كافيا؛ المخبرين طلبوا 3000 جنيه إضافية للسادة الضباط "علشان الليله تعدي علي خير". رفض محمد وأخوته هذا الطلب المجحف، فكانت هذه هي البداية.

في تمام الثانية صباحا، اقتحمت الحفل سيارة "تويوتا" بها اثنان من ضباط قسم أول شبرا الخيمه هما: مصطفى لطفي ومصطفى الإمام ومعهم ما لا يقل عن عشرة مخبرين. ووفقا لرواية رفعت شقيق "العريس" فإن الضابط مصطفى لطفي دخل الفرح حاملا كرسي ألقاه على "الكوشة" آمرا "بتشطيب" الفرح. حاول رفعت الاستفسار عن السبب فانهال عليه المخبرين بالضرب ثم ألقوا به في سيارة الشرطة. طلب "علاء" الشقيق الثاني للعريس من الضباط مهلة ساعة واحدة ليصرفوا "المعازيم" بهدوء فكان نصيبه مثل شقيقه تماما. وسرعان ما بدأ الضباط والمخبرين في إطلاق النار في الهواء لإرهاب الحاضرين، فسادت حالة من الهرج والمرج مما أدى لحدوث إصابات كثيرة أثناء هروب المعازيم من "أرض المعركة".

وبعد أن سوي الفرح بالأرض اقترب أحد الجيران ويدعى ممدوح من الضابط وقال له "خلاص كسرتوا فرحتنا لازمته إيه تقبض على الناس"، فكان جزاءه علقة ساخنة كسرت فيها ضلوعه، لينضم بعدها لعلاء ورفعت في السيارة "التويوتا". لم يبق بالمكان إلا محمد رمضان مصور الفيديو، الذي كان واقفا يحمي وحدة "الميكسر" بلحمه، فتم القبض عليه هو الآخر!

وفي القسم نال الأربعة "العلقة التمام" حتى وقع علاء مغشيا عليه بعد أن تم تحطيم كرسي على دماغه. ثم زج بهم في غرفة لمحولات الكهرباء والصرف الصحي، درج على تسميتها "التلاجة"، فهي غرفة صغيرة تحت الأرض بلا تهوية، يتم استخدامها للاحتجاز بعيدا عن أعين النيابة.

اليوم التالي تم الإفراج عن مصور الفيديو، أو هكذا تصوروا، فعندما نودي على "رفعت" في مساء نفس اليوم، تصور انه سيفرج عنه، ولكن الحقيقة أنه تم نقله إلى

غرفة الحجز حيث قابل هناك المصور، الذي أخبره أن الضباط لفقوا له تهمة حيازة سبعة ورقات بانجو وسلاح أبيض، وفي النيابة وجد "رفعت" نفس التهمة في انتظاره. أخبر "رفعت" وكيل النيابة عن تجاوزات ضباط الشرطة وعن التهم التي تلفق لناس غلابة لا تستطيع توكيل محامي ولا حتى تجهيز "زيارة"، وأخبره عن أخوه وجاره المصابين في "التلاجة"، ولكن لم يتم إثبات شيئا من هذا في المحضر. بعدها بيومين تم عرض ممدوح ليواجه نفس التهمة "سبع ورقات بانجو وسكينة".

خلال هذه الايام الأربعة كانت الأسرة والشهود قد تقدموا بعدة شكاوى لوزير العدل والنائب العام، فحاول الضباط مساومتهم على التنازل عن هذه الشكاوى في مقابل قفل القضايا.

قال لنا رفعت: كان "علاء" اخونا في يدهم ولم نكن نعلم عنه شيئا، ومع ذلك لم نوافق فنحن لا نريد كفالات أو خطأ في الإجراءات، نحن نريد البراءة لأننا أبرياء.

فجاء رد الشرطة على النحو التالي: تحويل "علاء" للنيابة بتهمة جديدة هذه المرة، هي الإتجار في الهيروين!

هي قصة غريبة للبعض. ولكنها قصة تحدث كل يوم في الأحياء الشعبية والفقيرة. لكن ما يميز هذه القصة هو صمود وصلابة أبطالها. والتفاف الناس حولهم: شهد ببراءتهم 58 شاهدا، في مقابل 6 شهود زور للشرطة. مصور الفيديو شهد أمام المحامي العام ان الضباط حاولوا إغراءه بتغيير شهادته في مقابل حصوله على البراءه.

لم يترك هؤلاء الأبطال بابا إلا طرقوه من أول رئيس الجمهورية والوزراء والحاشية، حتى الأحزاب و منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس الشعب، ولم يبين أي من هؤلاء كرامة حتى الآن ومع ذلك فالأهالي على تصميمهم، بعد أن اكتشفوا أن قوتهم في شجاعتهم واتحادهم، أمام جهاز لا يرحم.

هم الآن الذين يوجهون التهم بعد أن نجحوا في إعادة فتح التحقيق في القضية. يوجهون لضباط قسم أول شبرا الخيمة تهم : إطلاق نار علي المواطنين بدون سند قانوني، إحتجاز مواطنين داخل أروقة القسم بدون سند قانوني، حيازة مخدرات داخل أروقة القسم بغرض التعاطي أو الإتجار أو إستخدامها في تلفيق تهم للمواطنين!

إختار أهل علاء طريق النضال. لو نجحوا لحذى حذوهم الآلاف وربما الملايين في مواجهة ممارسات زبانية الشرطة.

والجريدة ماثلة للطبع، كانت جلسة التجديد لعلاء، التي قرر فيها القاضي الإفراج عنه بكفاله، هذا القرار هو أول خطوة في طريق النصر، فلتكن طريقتنا في تحية أهل شارع "دنشواي" هي التضامن وتقديم الدعم في شتى صوره، فالقضية مازالت تنظر أمام المحاكم، والمعركة مع تغول جهاز الشرطة مازالت مستمرة.

حملة البابوية علي الإسلام في ضوء ظاهرة أدلجة الدين

د. محمود اسماعيل *

نقصد بظاهرة أدلجة الدين توظيف الدين في خدمة السياسة، أو بالأحري إكساب السياسة مشروعية. وتلك الظاهرة شاعت في العصور الوسطى الإسلامية والمسيحية، علي السواء، نظرا لشيوع الثقافة الدينية.

ولأن النصوص الدينية تتسم بطابع الغيبية، فهي لذلك فضفاضه تتحمل التأويل، ومن ثم عوّلت كافة الاتجاهات السياسية: السلطة والمعارضة، علي السواء، على دعم مواقفها بالنصوص الدينية لإكسابها المزيد من القوة والرسوخ والانتشار بين جماهير المؤمنين.

فالثقافة الأوروبية في العصور الوسطى تمحورت حول المسيحية، والمؤسسات التعليمية اختزلت في المدارس الأسقفية والديرانية ليس إلا. وما جري تدريسه من معارف اقتصر علي ما عرف باسم (العلوم السبعة الحرة)، وكلها تدور حول معارف الكتاب المقدس بهدف أداء الصلوات والطقوس الدينية. لذلك أطلق علي هذه العصور نعت (عصور الإيمان).

والأهم من ذلك، اقتران السياسة بالدين. فكانت سلطه البابا هي السلطة العليا؛ فهو الذي يعطي المشروعية للحكام وهو المنوط بإلباسهم تاج السلطة. ومن خالف أوامر البابوية كان مصيره الشلح من الكنيسة؛ فكان البابا يصدر ضده سلاح الحرمان، بما يعني عزله، بل وإهدار دمه.

ومن البديهي أن تقترن سلطة البابا بانتشار النظام الاقطاعي كنمط إنتاج سائد، إلي حد وجود تماثل بين النظام الطبقى بمراتبه العليا – الملك، الكونت، البارون، الأقنان – بنظام "الإكليروس" – البابا، الكرادلة، رؤساء الأساقفة، القساوسة – بما يؤكد توجيه الدين للسياسة والاقتصاد والثقافة.

كل هذا يفسر ارتباط السياسة باللاهوت؛ وهو ما برره القديس أوغسطين في كتابه "مدينة الله"، وما درجت عليه الفلسفة "الإسكلائيه" (المدرسية) بصبغتها الدينيه الغالبة.

في إطار هذا النظام المعرفي الظلامي نظر الأوروبيون إلي الاسلام وفق المنظور الكنسي، فاعتبر هرطقة وإلحادا. كما نُظر إلي "محمد" (ص) باعتباره "زير نساء".

ونظرا لتعاظم الفتوح الإسلامية وامتدادها إلى أوروبا – إسبانيا، جنوب فرنسا، جنوب إيطاليا، جزر البحر المتوسط – اعتبر الأوروبيون المسلمين برابرة وأجلافا وأشرارا.

وكانت الحروب الصليبية بمثابة رد فعل أججته البابوية والأديرة "الكولونية"، وأعطتها البابوية طابع المشروعية، كما أكسبتها غطاء دينيا؛ أو بالأحري صاغت إديولوجيتها المبررة لأطماعها الحقيقية في السيطرة على ديار المسلمين والتحكم في حركة التجارة الدولية. فالبابا "أوربان الثاني" هو الذي دعي ملوك أوروبا في مجمع (كليرمونت) لشن الحرب علي المسلمين (الكفرة) بذريعة تحرير الديار المقدسة من شرورهم. وحركة استرداد الأندلس من المسلمين – الريكونكويستا – أشعلتها الباباوية والأديرة الكولونية تحت ستار (الحرب المقدسة).

وبرغم تهاوي نفوذ البابوية، ظلت تلك الرؤية الكنسية كامنة في "المخيال" الغربي. وبرغم بروز العلمانية – أي الفصل بين الدين والسياسة، فما لقيصر لقيصر وما لله فلله – لم تخل حركة الاستعمار الاستيطاني الغربي من سمات دينية ودعاوى لاهوتية. يتضح ذلك فيما صحبها من حركة تبشير بالمسيحية.

بالمثل، لا ننكر أدلجة المسلمين للإسلام، سواء في الصراعات الدنيوية الداخلية، حيث استندت كافة التيارات الدينية المتصارعة إلى نصوص دينية، أو في حروبها الخارجية المستندة إلى مفهوم "الجهاد" واعتبار "الغزو" "فتحا" يستهدف نشر الإسلام عالميا.

كان ذلك أمرا مبررا في العصور الوسطى. لكن الغرابة تكمن في أدلجة الدين لخدمة السياسة في العصر الحديث؛ خصوصا من قبل الغرب المدعي للعلمانية؛ بحيث كشف فيلسوف مثل "ماكس فيبر" عن هذه الظاهرة في العلاقة بين الرأسماليه والدين. كما كشف "جادامر" عن الإفادة من تأويل اللاهوت المسيحي في خدمة المشروعات السياسية؛ والأخطر توظيفه في مجال المعرفة فيما عُرف باسم علم الهرمونيطيقا (علم التأويل) خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية.

ونحن في غنى عن الإفاضة في ذكر أدلجة اليهود لليهودية. فالحركه اليهودية تستند أساسا إلي (الدوجما) التوراتية والتمايز العرقي. وسياسة إسرائيل العسكرية تستند إلي التصور التوراتي في "العسكرة" وإرهاب الخصوم. والفظائع الإسرائيلية في معاملة الشعب الفلسطيني بالقتل والتدمير والتخريب تنطلق من وصايا لاهوتية في (سفر التثنية).

وما استجد حديثا هو عقد وئام لاهوتي بين اليهودية والمسيحية الجديدة التي توجّه سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، كتغطية إديولوجية لمشروع الهيمنة المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل. من أجل هذا الهدف السياسي القح والناصع صدرت وثيقة بابوية تُبرئ اليهود من صلب المسيح. والأكثر غرابة أن ينطلق هذا المشروع الأمريكي-الصهيوني من دوجما دينية، قوامها أن إعادة بناء الهيكل اليهودي في القدس ضرورة لعودة "المخلص" (السيد المسيح) لخلاص البشرية من الخطيئة.

وفي ذلك تفسير لظاهرة التحامل علي الإسلام مجددا؛ بإحياء الرواية الكنسية الموروثة عن العصور الوسطي للتشكيك في الإسلام ومناهضة المسلمين في خطاب صليبي يهودي مشترك.

لقد أعلن "بوش" صراحة عن إحياء النزعه الصليبية عقب سقوط بغداد واعتذر في حينها بأن ذلك محض "زلقة لسان" وإساءة تعبير.

وإذ تعاظمت المقاومة الإسلامية ضد المشروع الصهيوني الأمريكي في أفغانستان والعراق وفلسطين، جرى التنديد بما عرف بالإرهاب الإسلامي، وهو مصطلح مخادع جري تداوله بين الحكام العرب والمؤسسات الدينية الإسلامية الرسمية للأسف.

وقبل غزو لبنان، مُهد له بإطلاق حملة عداء ضد الإسلام ونبيه محمد (ص)، فيما عرف بمسألة الرسوم والصور الدنماركية، صمت إزاءها الحكام العرب، ووقف "فقهاء السلطان" موقفا مائعا ومماحكا في الغالب الأعم؛ برغم من غضبة الشعوب.

وإذ انتصر حزب الله في لبنان ضد إسرائيل وأمريكا – برغم موقف الحكام العرب العميل – وتعاظم المد الشعبي مندد بهم وبسادتهم من منطق إسلامي ثوري؛ أدرك هؤلاء خطورة المنزلق في هذا الجو المشحون بالإخفاق من قبل الغزاة، وتعاظم المد الإسلامي الثوري، جاءت تصريحات بابا الفاتيكان المخزية والمتحاملة علي الاسلام بخطاب من قاموس العصور الوسطي الصليبية لتقدم غطاء إديولوجيا لاهوتيا لتصريحات "بوش" المهزوم التي وسم ووصم فيها المسلمين بالفاشية.

وعندنا أن هذه الحملة ليست عفوية أو من محض الصدفة، بل هي معدة ومخططة ومعبرة عن "تديين" الصراع، أو على الأقل توظيف الدين لخدمة السياسة.

وبغض النظر عن حماقة هذا الموقف، ودلالته على تخبط السياسة الأمريكية بصدد مشروعها في الهيمنة، وما ترتب على ذلك من نتائج محبطة له؛ فما يعنينا هو الكشف عن هزال تصريحات البابا معرفيا وتثمين ردود الفعل الاسلامية علي صعيد الحكومات والمؤسسات الدينية والشعوب.

اتهم البابا الإسلام باللاعقلانية؛ وهو اتهام مردود؛ فالقرآن الكريم والأحاديث النبوية تمجد العقل بصورة لا نظير لها في الأديان السابقة إلي حد جعل العقل أساس الإيمان الذي هو ما وقر في القلب وصدّقه العقل ودعّمه العمل.

واتهامه الإسلام بالقهر والقسر والانتشار بالسيف والقمع لا يتسق مع دعوة الإسلام إلى حرية العقيدة؛ "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، "وما علي الرسول إلا البلاغ"، "وليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء"، إلى آخره من الآيات القرآنية التي تدعو إلى حرية الاعتقاد.

وبصدد انتشار الإسلام، نكتفي بالإحالة إلي كتاب "الدعوة إلى الإسلام" للمستشرق "توماس أرنولد".

أما عما أسفر عنه انتشار الإسلام في زعمه من شرور، فنكتفي بالإحاله إلى كتابات بعض المستشرقين أمثال بيكر ورينان وبارتولد ورودنسون، وحتى نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأسبق في كتابه "إنتهزوا الفرصة"، للتأكد من دور الإسلام الحضاري، إلى حد حكم "ول ديورانت" بأن "الحضارة الغربية إبن مدلل لحضارة الإسلام في آسيا وأفريقيا."

لا نريد الدخول في جدل سفسطي بصدد "علم الأديان المقارن" لإثبات كون الإسلام منفردا بين الأديان السماويه في جعله الإيمان بها أساسا من أسس عقيدته.

ومن المؤكد أن البابا علي علم بذلك؛ لكنها آفة "الأدلجة" التي تنتهك العلم والمعرفة لخدمة السياسة.

أما عن موقف الحكام العرب، فينطلق من إصرارهم على "الانبطاح" والاستجابة لأوامر سادتهم في "واشنطن" التي لم تدخر وسعا في التدخل لإملاء تصورهم عن الإسلام تحت شعار "تجديد الخطاب الديني".

وبصدد موقف فقهاء السلطان، فهو أشبه بـ"الزوبعه في فنجان"؛ صخب كلامي مرتعش، ودعوة للإعتذار والحوار، وتقاعس عن مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني، اللهم إلا بالحرب الكلامية.

يبقي موقف الشعوب التى هبت منددة بالمشروع ومهددة لخذلان الحكام العرب، ومفندة لدعاوى فقهاء السلطان في إثارة حرب بين المذاهب الإسلامية لتغطيه موقفها المتخاذل.

خلاصة القول إن الغرب يؤدلج الدين لخدمة المصالح السياسية؛ بينما يؤدلج العرب الإسلام لإثارة التشرذم والفرقة بين المسلمين، بما يساند سياسة الغرب في الهيمنة، ولو بطريقة غير مباشرة.

* أستاذ التاريخ الإسلامي

البابا والرأسمالية الأوروبية: هل هناك تلاقى في المصالح؟

عاطف شحات *

نشرت جريدة النيويورك تايمز تحقيقاً فى عددها الصادر بتاريخ 21 سبتمبر الماضي عن الأزمة التي أثيرت بسبب المحاضرة التى ألقاها بابا الفاتيكان وأساء فيها للإسلام. وبينما حاولت الجريدة أن تدعى الحياد، فقد جاء على لسان كل الذين حاورتهم الآتي: 1) يجب أن يكف البابا عن الاعتذار للمسلمين، فقد وصلت مرات "اعتذاره" إلى أربعة حتى كتابة التحقيق؛ 2) إن ردود الأفعال العنيفة على كلمات البابا تثبت حقيقة ما قاله، أي العلاقة الوثيقة بين الإسلام والعنف؛ 3) إنه من الخطأ أصلاً الاعتذار، فإن مجرد الاعتذار يعتبر رضوخ لابتزاز المتطرفين الراديكاليين، والاعتذار معناه المزيد من الاعتذار والتنازلات للفكر المتطرف؛ 4) هل هناك دلالة على عنف المسلمين أكثر من ذلك: يريدون أن يحاسبوا البابا والغرب على مقولة قالها إمبراطور بيزنطي في القرون الوسطي؛ وأخيراً 4) حسناً فعل البابا! ومن يعلم؟ ربما ينجح في القضاء على الإسلام الراديكالي مثلما "نجح" سلفه في القضاء على الشيوعية!

قد يقول البعض إن هذه الآراء كلها متطرفة، مثلها مثل تلك الآراء عندنا التي تقول إن الكنيسة الكاثوليكية بكل أتباعها أصبحت فجأة من أنصار جورج بوش في حربه الإمبريالية في الشرق الأوسط وحربه العنصرية على الإسلام والمسلمين. لكن مشكلة موضوع النيويورك تايمز أنه لا يعبر فقط عن وجهة نظر الإعلام السائد الذي يخدم الإدارة الأمريكية، ولكنه أصبح يعبر عن قطاعات متزايدة من الناس في الولايات المتحدة وأيضاً في أوروبا، حيث بدأت الممارسات العنصرية والتمييزية ضد المسلمين في الانتشار.

نبدأ بذكر الواقعة التي أثارت كل هذا الضجيج. فالنص الذي أثار الاحتجاج الواسع على محاضرة البابا (التي ألقيت يوم الثلاثاء 12 سبتمبر 2006 في جامعة ريسنبرج الألمانية) مقتبس من كتاب بعنوان "ستة وعشرون حوارا مع فارسي". وكاتب هذا العمل هو الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني بالايلوغوس الذي ولد عام 1350م وتوفي عام 1427م، وهي فترة بالغة الاضطراب في تاريخ بيزنطة وعاصمتها القسطنطينية، لا سيما من جهة علاقة البيزنطيين بالقوة العثمانية الإسلامية الصاعدة.

السؤال الهام هنا: لماذا يلجأ بابا الفاتيكان في عام 2006 إلى اقتباس نص تاريخي قديم يتعرض للمسلمين بالسوء؟ هل أصبح البابا (رأس الكنيسة الكاثوليكية في العالم) تابعاً، أو تلاقت مصالحه على الأقل في هذا الوقت، مع الطبقات الحاكمة الأوروبية أو مع مشروع الإمبريالية في شن حرب عنصرية ضد المسلمين؟

قبل محاولة الإجابة، نعتقد أن هناك ثلاثة أسباب شكلية على الأقل تجعلنا لا نمر مرور الكرام على تصريحات البابا. السبب الأول هو أن هذه التصريحات تأتى من رأس أكبر كنيسة في العالم. وقد نفهم أن يقول إمبراطور بيزنطي - قبيل انهيار إمبراطوريته أمام الإمبراطورية العثمانية البازغة – إن نبي الإسلام محمد لم يجئ إلا بـ"ما هو شرير ولا إنساني مثل نشره الدين بحد السيف"، لكن لا نفهم أن يقول رأس أي دين في العالم ذلك ضد دين آخر إلا إذا كانت هناك مشكلة أو حرب ما ضد أتباع هذا الدين.

السبب الثاني هو صدور هذه التصريحات في سياق الحرب الأمريكية الإمبريالية على الإرهاب. ونحن نعرف أن أمريكا اختصرت الإرهاب في الإسلام الراديكالي، مستخدمة ذلك لتبرير حروب أمريكا في الشرق الأوسط.

أما السبب الثالث فهو إن ما قاله البابا يخالف التعاليم التي أصدرتها الكنيسة الكاثوليكية في الستينات والسبعينات والمعروفة باسم تعاليم المجمع الفاتيكاني الثاني والتي تكن احترام خاص للأديان الكبرى ومنها الإسلام.

إذا كانت هذه الأسباب الشكلية تدعونا للقلق، فهناك أسباب تحت السطح تدعونا للتفكير. فنحن نعرف أن الكنيسة الكاثوليكية قامت باختيار هذا الكاردينال (جوزيف راتسينغر) كخليفة للبابا يوحنا بولس الثاني، بالرغم منه أنه، أو ربما بسبب أنه، كان أكثر الأساقفة تشدداً وتعصبا في مجمع الكرادلة الكاثوليك ومعروف بلقب "المفتش الأكبر" مما يذكرنا بمحاكم التفتيش في الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى.

ماذا يعني هذا الاختيار؟ إنه يعني أن قادة الكنيسة – في ظل تصاعد العنصرية في أوروبا – اختاروا الخطاب المتشدد لاستقطاب كل الأصوات المحافظة من تابعي الكنيسة لشن حرب ضد تحديد النسل، والإجهاض، والطلاق. يمكننا القول إن قادة الكنيسة، بمعنى ما، يحاولون من خلال البابا الجديد، استرجاع المجد الكاثوليكي في سياق المد الديني في أوروبا، وذلك عن طريق خطه الديني المتشدد مستقطباً بذلك حلفائه داخل الكنيسة والجماهير المسيحية المتشددة.

وهنا تتلاقى مصلحة البابا مع مصلحة الطبقات الحاكمة الأوروبية. فهو ربما يحلم بعودة نفوذ الكاثوليكية، وهم (أي القادة السياسيين اليمينيين) يقومون بتأجيج مشاعر الجماهير الفقيرة الأوروبية ويحاولون دفعها لليمين، مرة ضد المهاجرين المسلمين، ومرات أخرى لإذكاء منافسة بين العمالة الأوروبية وبعضها البعض.

وبالطبع نحن نعلم إن تنامي العنصرية هو صناعة رأسمالية، وأن العنصرية تنتشر حيثما ينتشر الفقر والظلم. والنزعة المتشددة لبابا الكاثوليك تحمل الصوت الكامن لكل الذين يعادون المهاجرين. والضحية هنا هم كل من العمال المهاجرين المسلمين والمسلمين الأوروبيين، بل وأيضاً المسيحيين في سياق تنافسهم مع إخوتهم العمال بدلا من تضامنهم ضد مستغليهم.

لكن ليس معنى ذلك أن البابا هو مجرد تابع للرأسمالية. فالعلاقة بين الطرفين أعقد من ذلك بكثير. لكن في وقتنا الراهن يبدو أن بعض قادة الكنيسة الكاثوليكية يحاولون ركوب موجة صعود اليمين المحافظ لتعزيز مكانتهم.

أما خارج الكنيسة، فلا يمكن أن نغض النظر عن تصاعد النزعات العنصرية ضد المسلمين في أوروبا وفى الولايات المتحدة. ولا يمكن أن ننكر علاقة ذلك بتصاعد اليمين السياسي والديني في أوروبا.

فلا يمكن لأي منصف عدم الربط بين تشدد الكنيسة والبابا الجديد وتصاعد الرأي العام الأوروبي والأمريكي الذي بدأ يصدق إن الإسلام والمسلمين خطر على أوروبا وأمريكا. ولا يمكننا ألا نربط بين هذا وذاك وبين تصاعد موجات العداء للمهاجرين غير الشرعيين في أوروبا وأمريكا، ومنهم عدد كبير من المسلمين. فعلى سبيل المثال كانت نتيجة أحد الاستبيانات في الشهر الماضي في بريطانيا أن حوالي 40 % من البريطانيين يعتقدون أن الإسلام في حد ذاته يعتبر خطراً عليهم.

من هنا سمعنا عمن يقول داخل أوروبا وأمريكا إنه ربما يكون هذا البابا هو رسول الكنيسة ضد الإسلام الراديكالي، كما كان سلفه يوحنا بولس والكنيسة الكاثوليكية "السبب" في القضاء على الشيوعية! إذن فلقد أصبحت للعنصرية ضد المسلمين أسانيد دينية، وهو أمر تتوق إليه أقسام من الطبقات الحاكمة الإمبريالية، لأنه يعبئ قوى واسعة في معركتـ"هم" الاستعمارية.

لكن هذا التجييش الديني للعنصرية لا يتحرك في الساحة وحده. حركات مناهضة الحرب والإمبريالية هي الأخرى تتوسع، والنضالات الاجتماعية المعادية لليبرالية الجديدة تتصاعد، والصلة بينهما تتعمق، وهو ما يعني أن جبهة واسعة – من مؤمنين وغير مؤمنين، مسلمين ومسيحيين ويهود – تتشكل لمواجهة الإمبريالية والعنصرية والقهر، سواء اتخذوا صورة دينية أو علمانية.

* مركز الدراسات الاشتراكية

حكومة الوحدة الوطنية

الحل الذي يرغب فيه الجميع ولا يرضي أحدا

دينا سمك

برغم كل التعقيدات التي أعقبت خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الأمم المتحدة، والذي أكد فيه أن أي حكومة فلسطينية مقبلة سوف تعترف بإسرائيل، مازالت حكومة الوحدة الوطنية، التي فجرتها مؤقتا هذه التصريحات، هي الحل المثالي لجميع الأطراف وعلى رأسها حماس.

فعندما أعلن محمود عباس مؤخرا، وبعد شهور من التفاوض مع حماس، أنه سيشكل حكومة وحدة وطنية، كان الهدف الأساسي هو تمهيد الطريق للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لوضع حد لحالة الحصار المفروضة على الشعب الفلسطيني منذ يناير الماضي، وأيضا أمام حكومة إسرائيل بقيادة أولمرت للعودة إلى مائدة المفاوضات، خاصة بعد أن خرجت مهزومة من جنوب لبنان، وارتفعت حدة النقد الموجه لأولمرت في الداخل.

حكومة الوحدة الوطنية تبدو أيضا كحل مثالي بالنسبة للفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها فتح وحماس، التي تواجه بالفعل خطر الدخول في حرب أهلية، خاصة أن أكثر من 60 فلسطيني ماتوا برصاص فلسطيني منذ نهاية يناير الماضي وحتى منتصف سبتمبر. وفي الوقت الذي تعرف فيه حماس أنها فازت في الانتخابات قبل ثمانية أشهر بسبب ارتفاع شعبيتها في الشارع نتيجة لحنق الجماهير على فتح وما تمثله من فساد، فإنها تعرف أيضا أن حالة الحصار المفروضة على الأرض المحتلة، وعجزها عن تقديم حلول معيشية لشعبها المحاصر سيكون المسمار الأقوى تأثيرا في نعشها. ولم يكن غريبا في هذا الإطار أن تلعب فتح لعبة الإضراب العام لموظفي الحكومة الفلسطينية للضغط على حماس من أجل تقديم تنازلات والوصول إلى حل وسط.

كم تساوي حكومة الوحدة الوطنية؟

ولكن ما حجم التنازلات التي يمكن أن يقدمها كل من فتح وحماس للوصول إلى هذا الحل الوسط؟ الحكومة، كما جاء على لسان محمود عباس، ستنطلق من وثيقة الأسرى التي صدرت في يونيو الماضي، والتي بدورها بنيت على أساس مبادرة جامعة الدول العربية عام 2002. ومن جهتها كانت حماس قد وافقت على الوثيقة بشكل عام إلا أنها رفضت طرحها للاستفتاء الشعبي. فالوثيقة تؤيد فكرة الدولتين كحل للصراع مع إسرائيل كما أنها تقبل بإنشاء دولة فلسطينية على أراضي 67، أي الضفة وغزة والقدس الشرقية، وتطالب بأن تكون هذه هي منطقة النضال ضد الإسرائيليين، وألا تصل العمليات لأبعد من ذلك. لكن عباس لم يكتف بذلك وأكد في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة (ضمن زيارة له لنيويورك جمد خلالها وبعدها مفاوضات تشكيل الحكومة) أن أي حكومة وحدة وطنية فلسطينية مقبلة سوف تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتنبذ العنف، وستفي بكل الاتفاقيات السابقة التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن حماس رفضت ذلك تماما، وأكدت أنها تطرح فكرة الهدنة لمدة عشر سنوات مقابل إنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. فبطبيعة الحال لا تستطيع حماس أن تتنازل عن موقفها من دولة إسرائيل بهذه السهولة، خاصة وأنها السند الأقوى للحفاظ على مصداقيتها أمام الشارع الفلسطيني في وقت تروج فيه فتح لفكرة أن حكومة فاسدة توفر الطعام لشعبها كانت أفضل بكثير من حكومة نزيهة لا يتقاضى موظفوها رواتبهم منذ أكثر من سبعة أشهر. وبدأت بذلك مبارزة كلامية وشتائم متبادلة بين فتح وحماس توقفت على أثرها مفاوضات تشكيل الحكومة. ولكن بالنظر إلى استعداد حماس للالتفاف حول هذه المسألة والاتفاق مع محمود عباس على أن يقوم هو بالتفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية شريطة أن تكون نتائج التفاوض رهنا بموافقة المجلس القومي الفلسطيني، بالنظر لهذا يبدو موقف عباس محاولة لاستغلال الموقف ووضع المزيد من الضغط على حماس، لكنه ليس تنازلا عن فكرة حكومة الوحدة الوطنية برمتها. ويظهر ذلك أيضا فيما يبدو أنه وضع مشابه بالنسبة لحماس.

وكانت مصادر صحفية قد أكدت أن الحركة اتخذت قراراً في مكتبها السياسي ومجلس الشورى قبل أسابيع بالمشاركة في حكومة وحدة، وأنها ترغب بإصرار في تشكيل هذه الحكومة. وقالت إن الحركة لم تضع خطوطاً حمراء على أي مسألة يمكن التوصل الى حل وسط في شأنها، باستثناء مسألة الاعتراف باسرائيل التي لا يمكن التنازل عنها. وأضافت أن الحركة مستعدة للقاء «فتح» وعباس في منتصف الطريق، وقررت منحه الفرصة كاملة حتى نهاية فترة ولايته، بعد نحو عامين ونصف العام، لاجراء مفاوضات مع الدولة العبرية.

وتبدو «حماس» غير راغبة في توتير العلاقة مع عباس، لأنها تعي جيداً أن البديل سيكون اقتتالاً عنيفاً على الارض واستمرار العزلة الدولية المالية والسياسية. وأكدت المصادر الصحفية أن الخلافات داخل «حماس» في شأن تشكيل حكومة الوحدة التي يعارضها عدد من قياديي الحركة، لن تصل الى حد عرقلة تشكيلها، بل سيلتزم المعارضون قرار مجلس الشورى والمكتب السياسي.

حكومة الوحدة الوطنية..الإطار الأوسع

إن حماس ليست بأي حال منظمة ثورية قادرة على تبني مواقف جذرية حتى النهاية. بل هي في الحقيقة، وعلى أفضل تقدير، جماعة إصلاحية وطنية غير فاسدة لديها أجندة أكثر قبولا لدى الشارع الفلسطيني. ولهذا، ومنذ أن تولت حماس الحكم كان من الواضح أنها إما ستترك السلطة معلنة فشلها، أو ستجبر على تقديم التنازل تلو الآخر كما يحدث الآن.

ولكن الأهم هو أن ندرك أن ما يحدث في المنطقة يحمل توقيعا أمريكيا قبل أي شيء. فبعد أن جاءت الانتخابات الفلسطينية بحماس على رأس الحكومة، بعد شهور قليلة من حصول الإخوان المسلمين في مصر على 84 مقعد في مجلس الشعب. ومع احتدام المقاومة في العراق، ثم الآن وبعد أن أثبتت المقاومة الإسلامية في لبنان قدرتها على هزيمة إسرائيل، أصبحت أمريكا تدرك أكثر من أي وقت أن قرار الشارع العربي ليس لصالحها وأنها بحاجة إلى كبح جماح التجربة الحمساوية، على الأقل لإجهاض نموذج منتصر معادي لها ولمصالحها. أضف إلى ذلك موقف الشريك الأوروبي الذي يرفض التورط في أي مواجهة مع سوريا وإيران طالما ظل الوضع مشتعلا في الأراضي المحتلة، كما قال توني بلير نفسه في تصريحاته الأخيرة. بل أنه كان صاحب فكرة حفظ ماء وجه حماس من خلال حكومة وحدة وطنية.

ولكن بمجرد إلقاء نظرة سريعة فإن حكومة الوحدة الوطنية، وإن كانت تتمتع بتأييد الجميع من حيث المبدأ، قد لا تكون نهاية الأمر لأنها لا تخلق وضعا مريحا مستداما لأي من الأطراف. وهو ما يعني رغم كل شيء أن الوضع الفلسطيني المحتقن سيظل معلقا.

إنقلاب تايلاند.. هل آن للحركة الجماهيرية أن تشب عن الطوق؟

مرة أخرى تتكشف ازدواجية البرجوازية العالمية والقوى التي تتحكم في نظامها العالمي. لكن هذه المرة ليس من الشرق الأوسط وإنما من تايلاند. فبرغم أن المجتمع الدولي قد أدان الانقلاب الذي أطاح بثاكسين شيناواترا، رئيس الوزراء المنتخب، في التاسع عشر من سبتمبر الماضي. إلا أن هذه الإدانة اقترنت بتغطية إعلامية تركز على الطابع السلمي للانقلاب وتبث صورا لجماهير سعيدة من التايلانديين. والأكثر من ذلك رفضت رابطة جنوب شرق آسيا إدانة الانقلاب ولو حتى لفظا.

ويجيء الانقلاب الذي قاده قائد الجيش سونثي بونياراتكالين على خلفية أزمة سياسية عميقة وممتدة في البلاد. أزمة حكم وأزمة صراع اجتماعي. فمن ناحية، هناك الفساد وارتباط شيناواترا بالشركات الكبرى، وهو عامل يثير غضبا اجتماعيا عارما. لكن هذا العامل لعب دورا في خلق خلاف بين شيناواترا وبين ملك تايلاند بوميبول أدول ياديج الذي يقف في الظل خلف الانقلاب وأيده بشدة فور حدوثه. فقد أثار شيناواترا غضب هذه الشريحة من البرجوازية بعد أن استأثر لنفسه ولحاشيته بحصيلة بيع إحدى الشركات التي يملكها للدولة مقابل ملياري دولار معفية من الضرائب. هذا الصراع على الكعكة وسلوك شيناواترا ألبا شريحة من البرجوازية التايلاندية المنافسة والتي تحالفت مع الملك خاصة بعد أن خرجت خلافاته مع رئيس الوزراء إلى العلن.

من جانب آخر جاء الانقلاب قبيل انتخابات جديدة كان مخططا لها أن تتم في أكتوبر وكان متوقعا أن يفوز بها شيناواترا لقطع الطريق على استمراره في السلطة. وفي هذا الإطار وبرغم فساد شيناواترا وبرغم تصاعد الصراع الاجتماعي في البلاد (جسد نفسه في إضراب عام ألفين وأربعة الذي شارك فيه مائتا ألف شخص ضد خصخصة الكهرباء)، إلا أن شيناواترا بالنسبة للتايلانديين يمثل أقل الضررين. فهو برغم انتمائه حتى المباشر لعالم الأعمال، فقد جاء للسلطة في ألفين وواحد ببرنامج شعبوي يهاجم الانفتاح الكامل والسريع على السوق. إلا أن العامل الرئيسي في علو قامته على معارضيه هو أن هؤلاء يمثلون يمينا رجعيا ينادي بالعودة للملكية وإطلاق سياسات السوق.

والحقيقة أن هذا الانقلاب ليس غريبا على تايلاند في ظل التحالف التاريخي في البلاد بين الملكية والجيش الذين حكما تايلاند على مدى أغلب فترات القرن العشرين. ومن ثم جاء الانقلاب لينتصر لهؤلاء قبل أن يمتلك شيناواترا ورقة جديدة في صراعه معهم. وبرغم أن الانقلاب لم يقم بأي اعتقالات إلا أنه بالتأكيد هجمة على الحريات وعلى الحركة الاجتماعية. فقد أعاد سطوة قانون الطوارئ وفرض رقابة على الصحافة وأوقف العمل بالدستور وحل البرلمان المنتخب وأغلق المحكمة الدستورية.

لكن يبدو أن هذا التطور لن يمر بدون مقاومة. فقد أخرج الانقلاب إلى الشوارع (وعلى عكس ما يدعيه قادته) مظاهرات متوالية للتنديد به. وهذه المرة غلب الشباب على هذه التحركات بالرغم من غيابهم عن الحركة السياسية لفترة طويلة. وقد يكون هذا الوضع المتداخل لأول مرة فرصة لكي تبني المقاومة الشعبية والعمالية في تايلاند حركتها المستقلة دفاعا عن الديمقراطية وعن عيش الفقراء اليومي.

المجر ... الكذبة التي قصمت ظهر البعير

دينا جميل

"لقد كذبنا في الصباح .. وكذبنا في المساء". كانت هذه هي كلمات رئيس الوزراء المجري فيرنتز جوورشاني التي كانت كما يبدو الشرارة التي أشعلت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي شارك فيها الآلاف للمطالبة باستقالته. إعترافات جورشاني بالكذب كانت جزءاً من كلمة له خلال اجتماع مغلق مع نواب الحزب الاشتراكي، الذي يرأسه، تم تسجيلها وتسرب هذا التسجيل الذي يعترف فيه أنه وحزبه مارسا الكذب بشأن الميزانية بهدف إخفاء خطة للتقشف تبنتها حكومتهم حتى يستطيعوا تحقيق الفوز في الانتخابات، مؤكداً في هذا السياق أن الحكومة "لم تقم سوى بارتكاب حماقات".

لكن هذه التصريحات كانت مجرد القشة التي قصمت ظهر البعير. فأسباب الغضب الشعبي أعمق كثيراً وتكمن بالأساس في الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي يعاني منها أغلب المجريين.

فقد أقرت حكومة جوورشاني خطة للتقشف بغرض تخفيض عجز الميزانية من 10 إلى 3% بحلول عام 2008، وهو ما يعد أحد الشروط الأساسية لبدء العمل باليورو في المجر، والمقرر أن يبدأ في عام 2010. وتتضمن خطة التقشف هذه زيادة في الضرائب، خاصة مايسمى بضريبة القيمة المضافة الفات VAT ، وهي إحدى صور ضريبة المبيعات والتي تؤثر بشكل أساسي على محدودي الدخل. وهذا على الرغم من أن جوورشاني وحزبه قد فازا بالانتخابات الماضية تحت شعار تخفيض الضرائب.

كذلك تم خفض الدعم على الكهرباء والغاز مما نتج عنه زيادة في أسعارهم تقدر بـ30%. أما أسعار المواصلات العامة فحدث ولا حرج، حيث ارتفعت للدرجة التي تجعل المواطن غير قادر على ثمن تذكرة الأتوبيس للذهاب إلى عمله يومياً. تخفيض عجز الميزانية كان معناه أيضاً خفض عدد العاملين بالخدمات العامة، وهو ما أثر بالطبع على مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطنون، خاصة مستوى التعليم في المدارس. أما المستقبل فهو من وجهة نظر المجريين أسوأ. فمثلاً تعتزم الحكومة القيام باستقطاعات ضخمة في ميزانية الصحة، وزيادة الأسعار التي يدفعها المواطنون للحصول على الخدمات الصحية.

لقد أثبت الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه جوورشاني أنه، مثل غيره من الأحزاب التي تدعي تبنيها للاشتراكية، لا يختلف كثيراً عن غيره من الأحزاب الليبرالية في نوعية السياسات التي يتبناها. وليس من المستغرب هنا أن نجد أن حزب جوورشاني متحالف مع حزب الديموقراطيين الأحرار الليبرالي. ولكن ربما تكون هذه التحركات الجماهيرية بداية تستطيع من خلالها الجماهير المجرية التأثير في السياسات المتبعة بما يتفق مع مصالحها هي.

سكك حديد مصر.. طريق طوّالي إلى إ

فجر حادث قطاري قليوب أزمة السكك الحديدية في مصر بعد أن ظلت كامنة على مدى أربع سنوات منذ كارثة قطار الصعيد المفجعة. ومنذ الحادي والعشرين من أغسطس أصبحت السكك الحديد منطقة احتقان جديدة تضاف لأزمات حكومة نظيف. فالسائقون الذين ضاقوا ذرعا بتحميلهم مسئولية سياسة مبارك تجاه واحدة من أهم الخدمات بالنسبة للملايين بدأوا يتحركون دفاعا عن أنفسهم ومطالبين بحقوقهم المهدورة على مدى سنوات. وبمعجزة تم إنقاذ ما يزيد على أربعة آلاف شخص في قطارين اشتعلا بحرائق تمت السيطرة عليها بسرعة قبل أن تنتج كارثة جديدة. أما الحكومة فقد حاولت استغلال الموقف بإلقاء المسئولية تارة على الحكومات السابقة التي كانت خاضعة للبيروقراطية وتارة أخرى على إهمال الموظفين الصغار. لكن الأهم هو أن البرجوازية وحكومتها تحاول استغلال الأزمة صنيعتها لتدفع بخطط خصخصة تضمن المزيد من الأرباح لرجال الأعمال على حساب المستهلكين. الاشتراكي تفتح هنا هذا الملف الشائك.

أعد الملف: وائل جمال

إصـلاح منص

كعادة البرجوازية كطبقة حاكمة في العالم كله حولت البرجوازية المصرية كارثة قطاري قليوب إلى أرضية ومبرر لدفع خططها فيما تسميه تحرير وإعادة هيكلة قطاع النقل. الخطوة الرئيسية في هذا الإطار كانت ما سمي قانون إصلاح السكك الحديدية الجديد والذي أعطى القطاع الخاص، بشركاته المحلية والأجنبية، حق إقامة خطوط جديدة وإدارتها والاستفادة منها لمدة مائة عام. وينشيء القانون الهيئة القومية للسكك الحديد ويمنحها حق إنشاء شركات مساهمة بمفردها أومع شركاء آخرين، وجواز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها، وإصدار سندات محلية بعد موافقة وزير النقل. كما يعطي القانون الجديد الهيئة حق تحديد أسعار خدماتها بما يحقق لها الاكتفاء الذاتي حاليا. ويصدر بهذه الأسعار قرار من وزير النقل بعد العرض على مجلس الوزراء. هذا التطور يجيء ليسمح بما كان محظورا في القوانين السابقة وهو إطلاق المجال للقطاع الخاص للاستثمار في السكك الحديدية لكن ما سيأتي أعظم.

الوضع المتهالك للخدمة : قول حق يراد به باطل

نقطة الإنطلاق لمشروع البرجوازية المصرية الجديد بالنسبة للسكك الحديدية هي التدهور العنيف في هذه الخدمة والذي بلا شك يمكن إعتباره علامة فشل جديدة لنظام مبارك. ويرصد تقرير أخير أصدره المعهد القومى للنقل، وسربه الوزير نفسه للصحافة، ما آلت إليه الأوضاع فيقول إن 50% من خطوط السكك الحديدية يستخدم كأماكن انتظار للقطارات القديمة المتهالكة، وإن 95% من عربات نقل البضائع لا تستغل بالشكل الأمثل، وأن 50% من عربات الركاب خارج الخدمة وتحتاج إلى عملية إحلال سريعة، كما أن 60% من جرارات قطارات السكك الحديدية خارج الخدمة، وإنه حتى يتم تطوير الخدمة فى قطاع السكك الحديدية فإنها تحتاج إلى 8.2 مليار جنيه خلال السنوات الخمس المقبلة.

إلا أن البرجوازية المصرية، التي يمثلها في هذا القطاع رجل أعمال أريب وصاحب مصالح واستثمارات ضخمة فيه هو محمد لطفي منصور، تركز على الجانب المالي ملقية باللائمة كل اللائمة على فكرة إدارة الخدمة من القطاع العام. حيث تحقق هيئة السكك الحديدية عجزا سنويا قدره مليار وسبعمائة ألف جنيه تغطيه الدولة من موازنتها. ويرجع منطق خطة الإصلاح الجديدة هذا العجز إلى عناصر شبيهة بما طرح في خصخصة السكك الحديدة في بريطانيا: عدم قدرة الدولة على ضخ الاستثمارات الضخمة المطلوبة، لكنه يضيف إليه الدعم الحكومي المقدم لأسعار التذاكر لأسباب اجتماعية. ومن ثم وفي هذا السياق فإن خطة الإصلاح تقدم نفسها كخطة إعادة هيكلة ذات طابع إداري مالي لتحويل هيئة السكك الحديدية من هيئة خاسرة إلى رابحة وقادرة على سداد قروضها بنفسها، والتي تبلغ 10 مليارات جنيه. وتتبني الدعاية للخطة بالطبع على نفس ما انبنت عليه في بريطانيا: المنافسة ودخول القطاع الخاص سيعنيان رفع الكفاءة وتحسين الخدمة للمستهلك ورفع عبء تمويلها من على الدولة لصالح بنود أخرى. لكن هل هناك جديد حقا في ذلك؟

كعكة طهيت على مهل

عقب حادث قطار الصعيد في فبراير 2002 أعلن عاطف عبيد رئيس الوزراء - آنذاك - أن الحكومة ستبدأ فورا في تنفيذ خطة لتطوير السكك الحديدية وأن هناك 10 دراسات لتطوير السكة الحديد، من بينها 7 دراسات أجرتها بيوت خبرة أجنبية، وأن هذه الدراسات تضمنت ضرورة تحديث نظم الإدارة واستثمار الأصول العقارية لهيئة السكة الحديد وتجديد العربات والخطوط وإحلال وتجديد الجرارات، وتطوير المحطات وإنشاء شركات لصيانة القطارات وتطوير قطاع نقل البضائع. ومنذ ذلك الوقت وبالرغم من مرور 4 سنوات كاملة إلا أن أياً من بنود تلك الخطط لم ينفذ. ولم تكن هذه مصادفة بالطبع. ويمكن الإشارة هنا إلى ما يسمى بالاستراتيجية أحمر أو الاستراتيجية "صفر"، وهو اختراع صيني لتبرير وتسهيل

ماذا جلبت الخصـ حديدية.

بالطبع لم يحدث ذلك. وفي عام للجميع. فقد قارب نظام النقل بالسك نهاية العام، بعد أن شهد أكتوبر حاد أربعة وجرح ثلاثون (أعقبها في فبراير سبعون). وفتحت الحادثة ملف المقارن التنسيق البالغ بين الخمس وعشرين ش جميعا وبين الشركة المسئولة عن صيا أن الشركات الخاصة لم تضخ أي استث كان المبرر الأول لوجودها. الأكثر من الضرائب) استمرت في ضخ مليارى في المائة عما كان الأمر عليه قبل الخص في عام ألفين وخمسة، تذهب بالأساس وبدلا من أن تقوم الشركات الخاصة م لجذب عملاء جدد عبر إعادة هيك والبنية الأساسية، فإن الشركات ال الأجل، وهي استراتيجية ليست محل العوائد الربع سنوية ومضاعفتها للهد

خدمة السكك الحديدية في بريطانيا هي الأقدم في العالم. وقد تبدل على الخدمة في سنوات عمرها، التي تتجاوز مائة وخمسة سبعين عاما، القطاعان الخاص والعام. فقد بدأت الخدمة خاصة إلى أن اندلعت الحرب العالمية العالمية الثانية حينما سيطرت الحكومة على إدارتها في واحد من إجراءات الحرب. ثم عادت سكك حديد بريطانيا للقطاع الخاص في مطلع التسعينيات بعد معركة كبيرة وبعد سيادة منطق الخصخصة في عهد تاتشر، وهو عهد بدأ منذ الثمانينيات. لكن القصة أصبحت مضرب المثل في العالم في كيف تدمر الخصخصة الخدمات العامة.. قصة تحرص الطبقات الحاكمة على تجاهلها عادة.

المنطق وراء خصخصة خدمة السكك الحديدية في بريطانيا كان مبنيا على التراجع الشديد في خدمة العملاء وزمن التقاطر واحتياج الخدمة لاستثمارات كبيرة "لتحديثها"، قالت الدولة إنها غير قادرة على تقديمها. ويشار هنا إلى أنه حتى نقاد إدارة القطاع العام لمثل هذه الخدمات كانوا يعترفون بأنه وإن كان هناك تراجع في خدمة العملاء إلا أن الجانب الفني الهندسي كان جيدا. خصخصة سكك حديد بريطانيا استغرقت وقتا طويلا حتى وجدت سبيلها للتحقق في 1996 بعد ثلاث سنوات من صدور قانون جديد يسمح ببيعها في 1993. وحينما انطلق أول قطار في ظل القطاع الخاص في الرابع من فبراير 1996 قال وزير المواصلات البريطاني السير جورج يونج إن الصفقة جيدة لدافعي الضرائب (أي من يمولون ميزانية الدولة، لأنهم سيدفعون أقل مقابل خدمة أفضل على أساس أن الدولة ستوجه أموالهم لبنود أخرى)، وأيضا للمستهلكين من مستخدمي القطارات.

سكك حديد مصر: معلومات أساسية

- السكك الحديدية المصرية هي ثاني أقدم خطوط في العالم بعد نظيرتها البريطانية، حيث بدأت عملها في مصر عام ١٨٥١.
- تمتد خطوط سير القطارات في مصر لمسافة ٩٥٠٠ كيلو متر، منها ٤ آلاف كيلو متر غير مستغلة.
- تمتلك نحو ١٩٣ مليون متر من الأراضي، غالبيتها غير مستغلة.
- تنقل قطارات السكك الحديدية علي مختلف خطوطها نحو 1.4 مليون راكب مصري يومياً.
- يصل عدد محطات القطارات في مصر إلي نحو ٧٥٠ محطة، منها ٣٤ «رئيسية» و١٤٣ «متوسطة» و١٠٩ محطات في القري والنجوع والكفور.
- يتحرك علي القضبان يومياً نحو ١٣٠٠ قطار في رحلات مختلفة بمحافظات مصر.
- تحقق الهيئة القومية للسكك الحديدية صافي إيرادات يتخطي المليار جنيه سنوياً، ورغم ذلك فإن خسائرها تبلغ نحو 1.4 مليار جنيه في السنة.

يضم أسطول الهيئة نحو ٣ آلاف و٣٣٧ عربة قطار، ٥٠% منها خارج الخدمة، ويتضمن هذا العدد ٧٧٠ عربة مكيفة.

- كما يضم الأسطول نحو ١٢ ألف عربة بضائع، ٧٠% منها خارج الخدمة، والباقي ينقل ١٢ ألف طن بضائع سنوياً فقط.
- يوجد في مصر نحو ١٤٠٠ خط سكك حديدية «مزدوج»، يسير عليها نحو ١٢٠ قطاراً يومياً، بينما يوجد نحو ٢٠١٦ خطاً «فردياً»، يسير عليها ٦٠ قطاراً في اليوم.
- يصل عدد مزلقانات السكك الحديدية إلي نحو ١٢٦١ مزلقاناً، منها ٣٣٣ تعمل بنظام الإشارات الضوئية، في حين لايزال الباقي يعمل بالنظام العادي.
- تطوير مرفق السكك الحديدية المصري يحتاج - وفقاً لخطة وزارة النقل - إلي نحو 8.5 مليار جنيه، لإعادة تأهيل المجالات التالية:-

- الجرارات: يبلغ عددها في مصر نحو ٧٠١ جرار، ٧٠% منها تجاوز العمر الافتراضي منذ زمن.

- الشبكات الكهربائية: ١٥% فقط من خطوط السكك الحديدية في مصر تعمل بنظام الإشارات الكهربائية، وتبلغ مساحتها نحو ٥٨٥ كيلو متراً، مركزة في خطوط «الإسكندرية - القاهرة - بني سويف»، بينما الـ ٨٥% المتبقية تعمل بالنظام اليدوي، وتبلغ مساحتها نحو ٤٥٠٠ كيلو متر.

المصدر: إحصائية لوزارة النقل في مايو ٢٠٠٦

تاريخ من الكوارث

حوادث القطارات في مصر ليست بالجديدة ففي الخمسة عشر عاما الماضية شهدت مصر سلسلة من الحوادث الكبرى:

- فبراير عام 1992 اصطدام قطارين خارج القاهرة ليخلفا وراءهما 43 قتيلا
- ديسمبر 1993 تصادم بين قطارين على بعد 90 كيلومتر شمال القاهرة أدى إلى مقتل و إصابة 72 مواطنا
- ديسمبر 1995 اصطدم قطار بمؤخرة قطار أخر ليلقى 75 مواطنا مصرعهم
- فبراير 1997 قتل 11 مواطنا بسبب اصطدام قطارين شمال أسوان
- أكتوبر 1998 قتل ما لا يقل عن 50 مواطنا و أصيب أكثر من 80 آخرين في حادث خروج قطار عن القضبان بالقرب من الإسكندرية
- 1 إبريل 1999 حادث تصادم وقع 50 كيلومتر شمال القاهرة و أدى إلى مقتل عشرة أفراد وإصابة 50 آخرين
- نوفمبر 1999 خرج احد القطارات عن القضبان مما أدى إلى إصابة 7 و وفاة 10 آخرين
- 2002 في ليلة وقفة عيد الأضحى حدثت أبشع وأضخم كوارث القطارات، حينما اشتعلت النيران في أحد القطارات قرب مدينة العياط 50 كيلو جنوب القاهرة. و قد لقي قرابة 300 مواطنا حتفهم حرقا وأصيب المئات.
- و تختتم تلك السلسلة بحادث قطاري قليوب و الذي راح ضحيته ما يقرب من مائتي قتيل وجريح .

من تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول حادث قليوب 2006/8/24

توصلت بعثة تقصي الحقائق إلى مجموعه من النتائج حول أسباب الحادث:

- غياب المسائلة و المحاسبة لكبار المسئولين و القيادات في الحوادث السابقة كان أحد الأسباب الرئيسية لتكرار مثل تلك الحوادث. ففي حادثة قطار الصعيد، والذي راح ضحيته ما يقرب من 350 قتيلا ومئات الجرحى، لم يتم محاكمة أي من القيادات المسئولة وتم تقديم 11 متهما من صغار الموظفين والعمال بهيئة السكك الحديدية، إلا أن محكمة الجنايات برأتهم.
- الإهمال الجسيم وسوء الإدارة وغياب أعمال الصيانة عن واحد من أهم مرافق النقل بمصر، أدى إلى تردي أوضاع عربات القطار وغياب آليات الأمان، مما مثل سبب رئيسي في وقوع تلك الكارثة وارتفاع عدد الضحايا .
- تكدس عربات القطار بالركاب وانعدام النظام بها كان عاملا مؤثرا في ارتفاع أعداد الضحايا. ومن الملاحظ أن تكدس الركاب بعربات القطارات كان عاملا مشتركا في كافة حوادث القطارات.
- لا تزال الحكومة المصرية غير قادرة على إدارة أزماتها بشكل جيد، حيث رصدت بعثة المنظمة معاناة المواطنين في الوصول إلى أسماء الضحايا من المصابين والمتوفين على حد سواء. فقد تم توزيع الضحايا على أكثر من مستشفى، وظل المواطنون يتنقلون بين المستشفيات بحثا عن ذويهم.
- التمييز بين المواطنين بمرفق السكة الحديد .
- ولعله من الملاحظات الجديرة بالاهتمام أن غالبية حوادث القطارات التى وقعت خلال الخمسة عشر عاما الماضية كانت لقطارات الدرجة الثالثة دون قطارات الدرجات المميزة. هذا ما يمكننا أن نستخلص منه أن الحكومة المصرية ومرفق السكك الحديدية يولي الاهتمام الأكبر للقطارات المميزة دون الاكتراث بقطارات الدرجة الثالثة.

لآخرة.. وعمال يناضلون ضد الاستغلال

سور..لمن؟

الخصخصة. في هذه الإستراتيجية تقوم الدولة عمدا باتباع سياسات من شأنها إفلاس المنشأة الاقتصادية ومن ثم يصبح بيعها أسهل. وبالنظر لما نفذ بالفعل من سياسات على مدى هذه السنوات الأربع التي أعقبت حادث قطار الصعيد نستطيع أن نرى بوضوح أن هذه الاستراتيجية كانت جزءا لا يتجزأ من الخطط المطروحة حاليا.

على سبيل المثال كانت إحدى السياسات اليتيمة التي قامت بها الحكومة السابقة خطة اعداد وتجهيز وتمثلت في الغاء عربات الدرجتين الثانية والثالثة والتي يصل عددها الي أكثر من 2350 عربة واستبدالها بما يسمي بـ "العربات المميزة" لتنضم الي عربات الدرجتين الاولي والثانية مكيفة وهو ما يعني تحويل 50% من العربات الي مميزة. وتتدرج هذه الخطة تحت بند التركيز على الخطوط التي تخدم الأغنياء. من ناحية أخرى تبنت الدولة ما اسمته الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل بالسكك الحديدية وهو ما تجلى في مشروع تسيطر عليه مجموعة الخرافي لإنشاء خطين واحد من أسوان لمرسى علم والثاني من الإسكندرية للقاهرة. ثم أنشأت الشركة المصرية للسكك الحديدية والنقل في 2002 والتي أسست شركة أخرى لنقل البضائع، يمتلك نجيب ساويرس فيها 51% من الأسهم، بينما الشركة المصرية نفسها لها 10% من القيمة، وشركة لهيطة تمتلك 39% من القيمة، هذا إلى جانب مشروع لإنشاء سكك حديدية فى المنطقة من عين شمس إلى مدينة العاشر من رمضان بطول 125 كم وبتكلفة 2.3 مليار جنيه عهد إليه بالكامل للقطاع الخاص.

هكذا كان الوضع على مدى السنوات القليلة الماضية: خطة "لتفطيس" الهيئة الحكومية ومضاعفة مشاكلها، وفي الوقت نفسه دفع تدريجي بالقطاع الخاص في إنتظار اللحظة الملائمة لاستيلائه على الكعكة كاملة. ولا شك في أن هناك الكثير مما يثير شهية رجال الأعمال في هذا القطاع الحيوي. حيث يصل عدد مستخدمي السكك الحديدية من الركاب المسافرين لمليون وأربعمائة ألف شخص يوميا. ويمكن تخيل هذه الخدمة ذات الطابع الاحتكاري بالطبيعة في يد القطاع الخاص الذي سيقوم دون أدنى شك برفع الأسعار (بعض تقديرات بيوت الخبرة التي تتعامل معها هيئة السكك الحديدية تقيم تذكرة القطار المكيف من الإسكندرية للقاهرة في هذه الحالة ب 495 جنيها بينما تصل حاليا لـ 35 جنيها). لكن الكعكة الأكبر والأهم هي النقل. فأقل قطار يحمل ألف طن، وهو أقل فى التكلفة من نقل البضائع بالسيارات بـ 50%.

اصلاح البرجوازية وخصوصية القطاع

أحد أهم أسس خطة إصلاح السكك الحديدية التي تطرحها البرجوازية المصرية هو أن الاستثمارات الضخمة التي يحتاجها القطاع سيقدمها رأس المال الخاص. ويمكن أن تكون هذه الكذبة الأكبر. فهذا القطاع بطبيعته –وكما أثبتت تجربة بريطانيا بالبرهان الساطع- كثيف رأس المال ويحتاج لاستثمارات ضخمة مقابل دورة بطيئة طويلة المدى لدوران رأس المال. ولا يتصور أن الرأسمالية التي تحجم عن الاستثمار في صناعات سريعة في دورة رأسمالها ومضمون الربحية كالورق والسكر سوف تقدم على ذلك في السكك الحديدية. ويبدو أن دولتنا ورجال أعمالها متفقون منذ اللحظة الأولى على ما اضطرت له حكومة بريطانيا. فالدولة المصرية لن تتوقف عن التمويل كما لم تتوقف حكومة بلير عن التمويل. لكن الفارق هو أن كعكة القطاع الخاص ستكبر وأن الأرباح التي سيحصدها في جيبه ستكون أعظم.

الشيء الثاني الذي تعنيه خطة الإصلاح هذه هو تحرير أسعار التذاكر. وإذا وضعنا في الإعتبار الطبيعة الاحتكارية للقطاع، فلن يكون في قدرتك استخدام قطار آخر لو لم تعجبك طبيعة الخدمة أو أسعار التذاكر، وهو ما يعني أن فقراء مصر سيمولون من فتات الأجور التي ينتزعونها المزيد من أرباح رأسمالية منصور ورفاقه وهو الهدف الأسمى الأوضح وراء خطة الإصلاح المزعومة تلك.

خصة لأقدم سكك في العالم؟

م ألفين وقعت حادثة كشفت كل شيء ك الحديدية على الانهيار تقريبا بحلول ث خروج قطار عن القضبان قتل فيه ر التالي حادث آخر قتل فيه 17 وجرح ات والتقييم. فقد كشفت أولا عن سوء ركة خاصة التي تدير الخطوط وبينها نة وتطوير البنية الأساسية. وثانيا عن مارات في الخطوط والقطارات وهو ما ذلك هو أن الدولة (من أموال دافعي جنيه استرليني سنويا (بزيادة عشرة صخصة) ارتفعت إلى خمسة مليارات ل لبنود الربحية في الشركات الخاصة. دفوعة بهذه الأرباح بتطوير الخدمات لة خدمة العملاء وتطوير القطارات ساعية للربح فضلت الأرباح قصيرة خلاف في عالم الأعمال. فقد تحولت ف الأول للإدارات عموما في وقت قد تؤثر فيه استثمارات طويلة الأجل كالتي تحتاجها عادة السكك الحديدية على تقليص الأرباح لأجيال. وهو سبب بالمناسبة كان تقليديا وراء أهمية وجود الدولة في هذه الخدمة.

الأكثر من هذا هو أن الشركات الخاصة ركزت على تمويل فرق مالية لإدارة استراتيجياتها المالية ودفعت لهم مرتبات طائلة على حساب الفنيين والمهندسين في أجورهم وتدريبهم وهو ما نتج عنه ارتفاع في معدلات الحوادث على الخطوط.

وبالعودة مرة أخرى لوعود السير يونج الخاصة بالمستهلك، نجد أن الأرقام الرسمية تقول إنه برغم زيادة عدد الركاب ثلاثين في المائة في هذه السنوات (مولدين المزيد من الأرباح للشركات) فإن معدلات انتظام القطارات تراجعت من 92.78% في عهد القطاع العام إلى 91.57% في عام ألفين. وتراجعت مستويات الخدمة على القطارات بشدة. ولم تتراجع أسعار التذاكر بشكل ملموس كما قالت الوعود. والملفت هنا هو أن هذه التجربة المؤلمة لم تردع حكومة العمال بقيادة بلير عن الدفاع عن خطط خصخصة جزئية لمترو الأنفاق في دليل جديد على الانفصام بين الخصخصة والمصلحة العامة.

لكن الخلاصة التي يمكن الخروج بها لمصر هنا هي كما تقولها جريدة الهيرالد تريبيون (وهي بالمناسبة جريدة لا راديكالية ولا يسارية ولا معادية للخصخصة) في مقال نشر فيها في مطلع عام ألفين وواحد تحت عنوان "خصخصة الخدمات العامة يمكن أن تكون كارثة"، إن الإصلاح الصعب للخدمات العامة التي تديرها الدولة قد يصعب أصعب كثيرا لو أن العامل الحاكم في الإدارة هو مراكمة معدلات الأرباح.

إضراب عمال السكة الحديد 1986.. دروس للحاضر

كان إضراب عمال وسائقي السكة الحديد، واعتصامهم في مقر الرابطة في عام 1986، أحد أهم الاحتجاجات العمالية التي شهدتها مصر في العقود الأخيرة. ولا تعود تلك الأهمية فقط لحساسية مرفق السكة الحديد، والارتباك الشديد الذي أحدثه الإضراب في أنحاء الجمهورية، ولكن كذلك لكمّ الخبرات والدروس التي اكتسبتها الطبقة العاملة عبر ذلك الإضراب.

الاضراب: الخلفيات والتطور

كان عام 1986 عاما خاصا في تاريخ الصراع الطبقي في عهد مبارك. فقد شهد إضراب إسكو الذي اقتنص الإجازات الأسبوعية مدفوعة الأجر لعمال مصر؛ وشهد إنتفاضة الأمن المركزي؛ كما شهد إضراب عمال السكك الحديدية التاريخي. ومنذ نهاية السبعينيات عمّت حالة من التذمر والسخط أوساط عمال السكك الحديدية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني أجور السائقين والمساعدين مقابل تضخم أجور المديرين، الأمر الذي كان ملازما لموجة الانفتاح الاقتصادي.

ومع بداية الثمانينيات بدأت المطالب في التبلور والوضوح، وزاد التفاف العمال (السائقون والوقادون) حولها. وفي عام 1982 تحديدا بدأت التحركات حين قام العمال بإضراب تباطؤي لمدة ساعتين للضغط على الإدارة والدولة معلنين مطالبهم، والتي كان أهمها عودة الكادر الخاص وتعديل جدول الأجور لتتناسب مع غلاء المعيشة، رفع حافز الكيلومتر من 11 مليم إلى 5 قروش، الحصول على نسبة من الغرامات على التذاكر، التأمين على السائقين ضد الحوادث والتشريك، وعدم تحميل السائقين تعويضات ضحايا الحوادث.

من ناحيتها تجاهلت الدولة وإدارة السكك الحديدية مطالب العمال على مدى سنوات، إلا أن العمال ازدادوا تماسكا والتفافا حولها. وظل الأمر بين جذب وشد حتى تم عقد اجتماع في 19 ديسمبر 1985 حضره وزير النقل والمواصلات ورئيس هيئة السكك الحديدية وممثلون عن السائقين. وفي الاجتماع، وافق الوزير على كافة مطالب السائقين وأصدر قرارا بتفرغ 3 سائقين لمتابعة المطالب مع رئيس مجلس الإدارة. واستبشر العمال خيرا وتوقعوا تحقق مطالبهم. ولكن الشهور مرت دون أي تقدم، الأمر الذي ساعد في تصاعد التذمر والغضب ليصل لقمته أثناء انعقاد الاجتماع الشهري لرابطة سائقي ووقادي السكك الحديدية في 2 يوليو 1986.

كان المناخ مهيئا تماما لتطوير موقف العمال، حيث احتشد حوالي 300 سائق في مقر الرابطة. وبعد التشاور أعلنوا الاعتصام في مقر الرابطة حتى يحضر المسئولين لمناقشة مطالبهم. وعلى أثر ذلك حضر نائب وزير المواصلات وكبار ضباط الداخلية لمقر الرابطة في محاولة لاحتواء الموقف، وابلغوا السائقين اعتذار الوزير عن عدم الحضور لانشغاله (بشرف مرافقة الرئيس السوداني)، وحددوا لهم يوم 7 يوليو لمقابلته، فقام العمال بفض الاعتصام مؤقتا لحين موعد اللقاء. ولكن في يوم 6 يوليو استدعى مساعد وزير الداخلية قادة الرابطة ليبلغهم بتأجيل الموعد لانشغال الوزير "بشرف مرافقة سلطان عمان".

تصاعد غضب السائقين ليتوافدوا على مقر الرابطة صباح السابع من يوليو ليصبح إجمالي عددهم حوالي ألف سائق ومساعد. وحضر كبار المسئولين بالهيئة ووزارة الداخلية لإقناعهم بالانصراف، مدعومين بمحمود عطية رئيس النقابة العامة الذي ظهر للمرة الأولى في الأحداث. ولكن كل تلك المحاولات فشلت وانتقلت لهجة العمال من المناشدة إلى التهديد، لينذروا بالإضراب ووقف جميع القطارات إذا لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية بشأن مطالب العمال.

وتحدد موعد الإضراب الساعة السادسة مساء يوم 7 يوليو 1986، ولما لم تستجب الإدارة لأي من مطالب العمال، بدأ الإضراب فعلا على كافة الخطوط. وقام السائقون بترك القطارات على الخطوط بعد إغلاق الجرارات وأخذ المفاتيح – الجرار له مفتاح واحد– لضمان تنفيذ الإضراب. وسرت أنباء بتحويل السكك في اتجاهات مختلفة عن خط السير واستخدام الجبس في تعطيل التحويلات، وكذلك الحرائق في الحشائش المحاذية لخطوط السكك الحديدية. وساعدت طبيعة عمل السكك الحديدية وما تتطلبه من خبرة ودقة على تقوية وضع السائقين وتدعيم موقفهم، ومكنتهم من تعميم الإضراب، كما قللت من قدرة الدولة على كسر الإضراب من داخله.

النهاية الوحشية وحركة التضامن

لكن في الفجر قامت قوات الأمن المركزي وفرق الكاراتيه باقتحام مقر الرابطة وفض الاعتصام بالقوة وبكل الوحشية المعتادة، وقامت بالقبض على كل الموجودين بالمقر وتوزيعهم على زنازين أقسام الشرطة بالقاهرة. ولم ينته الإضراب إلا بعد ملاحقة الأمن للقيادات العمالية والتنكيل بهم وتشريدهم، وفي نفس الوقت اضطرت الحكومة لتلبية معظم مطالب السائقين ووعدت بالنظر في بقيتها.

بعد ذلك بدأت تحركات العمال للتضامن مع زملائهم المعتقلين، فقد تبرع بعض العمال بالمكافأة التي صرفها وزير النقل عند انتهاء الإضراب لزملائهم المضربين. كما صدر بيان موقع باسم "السائقون الأحرار" يطالب بالإفراج عن المعتقلين ويهدد بالإضراب. وحاولت النقابة العامة إنقاذ ماء وجهها ومقاعدها، وبدأت تحت ضغط العمال في المطالبة بالإفراج عن المعتقلين والاستجابة لمطالبهم، ودعت كذلك إلى جمع تبرعات لصالح المعتقلين. فحتى النقابات الحكومية تجد نفسها تحت ضغط الحركة العمالية مضطرة لاتخاذ مواقف للدفاع عن العمال.

دروس مستفادة

لم يقف توزع العمال في السكك الحديدية عائقا أمام تنظيمهم في موقف واحد، حيث لعبت رابطة السائقين دورا هاما في تجميع وتعبئة العمال الموزعين على مختلف الخطوط. والدرس هنا أنه ليس مهم طبيعة التنظيم النقابي، ففي حالة التعددية النقابية، كما في حالة السكك الحديدية، أو في حالة الأحادية كما كان في وضع الحديد والصلب كان العامل الرئيسي والهام هو الحركة العمالية والضغط العمالي. فقط الضغط من أسفل باستطاعته أن يخلق تعددية نقابية مفيدة أو أن يدفع النقابات الموجودة لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية.

درس آخر هو خطأ اقتصار الحركة على السائقين والمساعدين وعدم جذب عمال ورش الصيانة والموظفين الصغار وتبني مطالبهم. فالسائقين والمساعدين هم بلا شك القطاع الأكثر تقدما في السكك الحديدية وبالتالي فقد كانوا مؤهلين أكثر لقيادة باقي القطاعات بتوسيع نطاق الدعاية والتحريض. إلا أن توسيع جبهة الإضراب وتوسيع المشاركة فيه كانت ستعظم نتائج الإضراب وفرص نجاحه وتجعل مسألة تحطيمه أكثر صعوبة.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الحركة أظهرت في أولها الكثير من الدقة والتنظيم، كما يتضح من تعطيل الخطوط واعتصام السائقين بمقر الرابطة، فقد عانت الحركة من عدم الدفاع فترة أطول عن الإضراب ومن عدم الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التدخل الأمني بكافة أشكال الدعاية السياسية. وكذلك تأمين قادة الإضراب وخلق خطط بديلة. إن حسن النية تجاه الدولة وجهازها الأمني، مكنهما من السيطرة السريعة على حركة كان باستطاعتها أن تنتشر وأن تصبح بؤرة للغضب العمالي والجماهيري.

و سيظل إضراب عمال السكك الحديدية واعتصامهم خبرة عظيمة ليس فقط لعمال القطاع وإنما للطبقة العاملة المصرية بأسرها.

والآن... العمال في المواجهة مرة أخرى

على مدى السنوات الماضية، تحمل عمال السكك الحديدية عواقب إحجام الدولة عن التدخل للتعامل مع تدهور القطاع. لم يتوقف الأمر عند تدني مستويات الأجور وتراجع ظروف العمل وتقليل عدد السائقين، وإنما امتد أيضا لتحميل هؤلاء مرة بعد الأخرى مسئولية إنهيار منظومة السكك الحديدية وما يتبعه من كوارث.

وهكذا جاءت كارثة قليوب لتفجر ما كان مكنونا. فمنذ اللحظة الأولى للحادث، ومع محاولة الدولة كالعادة تحميل سائق القطار القتيل مسئولية الحادث، على العكس من كل التقارير الفنية، تجسد هذا الغضب المتراكم في حركة جديدة وليدة للسائقين.

وتحولت محطة مصر إلى ساحة معركة يومية بين السائقين، الذي صاروا يرفضون قيادة أي قطارات بها عيوب فنية، وبين الإدارة التي حاولت تحريض الركاب عليهم بإلقاء اللوم عليهم في تأخر القطارات عن مواعيدها.

وكانت أبرز الحوادث في هذا الإطار قبل أسبوعين حينما اعتدي ركاب القطار رقم ١٩٧ بالحجارة على سائق القطار رقم ٩٠٩ أثناء تحركه من محطة مصر متجها إلي الإسكندرية، وكسروا زجاج الجرار، وأصابوا السائق بجروح في الجبهة والرأس، وتم نقله إلي المستشفي. جاء تصرف الركاب بسبب إلغاء رئيس الهيئة رحلة قطارهم لصالح القطار ٩٠٩ الخاص برجال الأعمال. وترتب علي ذلك اعتصام أكثر من ٥٠ سائقاً احتجاجاً علي إصابة زميلهم، وتوجهوا إلي مكتب أشرف سلامة رئيس هيئة السكك الحديدية وطالبوا بتكذيب الاتهامات التي ضمها التقرير الفني لحادث قليوب بأن مستوي السائقين متدن وأنهم يتعاطون المخدرات أثناء عملهم، وشددوا علي إصدار بيان سريع من الوزارة بتبرئتهم من حوادث القطارات المتكررة لحمايتهم من غضب المواطنين.

كما طالبوا سلامة بأن يعلن أنهم يعملون علي جرارات نسبة الأمان فيها لا تزيد علي ٢٠%. ورد سلامة بأن التقرير الذي كتبته النيابة العامة ليس للهيئة حق الاعتراض عليه وفقاً للقانون، وطلب منهم منحه وقتاً كافياً لدراسة أوضاعهم ومطالبهم التي قدموها إليه في مذكرة منذ ١٥ يوماً. وقال لهم: إن نسخة من المذكرة أمام وزير النقل وأنه ينتظر الرد عليها. ووعدهم بتلبية جميع مطالبهم خلال الأيام الأربعة الأولي من شهر رمضان عندما يزورهم الوزير لتناول الإفطار.

لم يمنع ذلك السائقين من تنظيم عدد من الاعتصامات تضامنا مع زملائهم الذين حولوا للمحاكمة في قضية قليوب. وتحركت رابطة السائقين لأول مرة منذ سنوات مطالبة وزير النقل بضرورة التأمين علي السائقين ضد الحوادث والعجز والمرض، وإدراجهم وطوائف التشغيل الأخري علي قوائم تأمين الركاب في حالة الوفاة ليحصل علي ٢٠ ألف جنيه حيث يحصل السائق علي ٨ آلاف جنيه فقط. هذا إلى جانب المطالبة بعمل كادر خاص للسائقين مرة أخري مراعاة لظروف طبيعة عملهم، والذي كان قد ألغاه سليمان متولي وزير النقل السابق وقام بتطبيق قانون ٤٧ الذي يساوي بين السائق وجميع العاملين بالدولة. كما طالب السائقون بزيادة عددهم من ٤٥١١ سائقاً في الخدمة الآن إلى ٦٠٢٢ سائقاً وهو العدد الملائم للعمل على الخطوط الحالية. ووصل الأمر لحد التهديد بتنظيم اعتصام موسع أمام مجلس الشعب، للمطالبة بحقوق السائقين، ومحاسبة المسؤولين الذين يتسبب إهمالهم في موت زملائهم في حوادث القطارات.

وهكذا يبدو أن كارثة قليوب قد حركت المارد الغاضب خارج القمقم. لكن كما تعطي الطبيعة الهشة لقطاع السكك الحديدية، الذي يتأثر مباشرة بأي تحرك عمالي، قوة خاصة لتحركات العمال الأخيرة، فإن عليهم أن يتغلبوا على ضعف تنظيمهم وأن يتعلموا من دروس الماضي لكي يتطور تحركهم، أملهم الوحيد في تحقيق مطالبهم.

إعتصام عمال يوتك بالعاشر من رمضان

اعتصم مايقرب من 158عامل بشركة يوتك بمدينة العاشر من رمضان ابتداء من 8/20 الماضي وحتي الآن احتجاجاً علي عدم صرف رواتبهم منذ شهر يونيو الماضي.

هذا الاعتصام هو الثاني للعمال خلال الأشهر الثلاث الماضية، حيث كان الاعتصام الأول في يونيو الماضي احتجاجاً على عدم صرف أجورهم، وانتهى الاعتصام بعد أيام قليلة بناء على تقاضي الأجر عن شهر يونيو ووعود من الإدارة بصرف مستحقاتهم المتأخرة من الحوافز والبدلات وغيره من الأجر المتغير.

والجدير بالذكر أن مصنع يوتك (utec) كان ملكاً لرجل الأعمال مصطفى البليدي قبل أن تنتقل ملكيته عام 1996 إلى البنك المصرى لتنمية الصادرات فى تسويه لديون البليدى. وكما يقول العمال عمدت إدارة البنك فى الأونة الأخيرة لتصفية المصنع تمهيدا لبيعه وتشريد العمال. كانت بداية ذلك بعد إنهاء التعامل مع العميل الأساسى للمصنع وهو الشركه المصريه الايطاليه الاسبانيه (الفراعنه) والتى كانت تستحوذ على أكثر من 70% من الإنتاج، ومن ثم فقد تقلص الإنتاج بشكل كبير مما حدا بادارة البنك بادعاء التفليس وإعلان رغبتها في بيع المصنع وتشريد العمال.

تقدم العمال بمطالبهم إلى العديد من الجهات المعنية من النقابة العامة للصناعات الهندسية، إلى وزارة القوى العاملة وحتى رئاسة الجمهورية، لكن دون جدوى. فمازالت إدارة البنك مصرة على موقفها فى تصفية المصنع وعدم صرف الأجور حتى الآن، ليواجه العمال شبح التشريد والجوع خاصة ظل الارتفاع الجنوني للأسعار.

وهكذا ومع نهاية شهر يوليو وحلول موعد تقاضى الأجر امتنعت إدارة الشركة عن دفع الاجور للعمال بحجة أن المصنع فى حالة خسارة وتحت التصفية، وبعد يأس العمال من المفاوضات مع الإدارة اعلنوا الإعتصام المفتوح للمرة الثانية فى 20 أغسطس الماضى حتى تجاب مطالبهم والتى تتمثل فى:

1 - رفض تصفية المصنع والمطالبة بتغيير الإدارة المتسببة فى الخسائر.

2 - تقاضى الأجور المتأخرة عن شهرى يوليو وأغسطس.

3 - الحصول على الأجور المتغيرة والإضافية المتاخرة منذ شهر سبتمبر 2005

4 - الحصول على التعويضات القانونية كاملة فى حالة تصفية المصنع رغماً عن إرادتهم.

تفريد الصياد

عندما اكتشف عمال شركة الحناوي أن مصر ليست بلد قوانين

فاطمة رمضان

يوماً بعد يوم تؤكد لنا حكومتنا الرشيدة أن مصر ليست بلد قوانين، وأن الأحكام القضائية لا تساوي أكثر من الحبر الذي تكتب به. قد يبدو هذا الكلام مبالغ فيه بالنسبة للبعض، ولكن حكاية عمال شركة الحناوي للدخان والمعسل هي أكبر دليل على صحة هذا.

وشركة الحناوي للدخان والمعسل، هي شركة ذات ثلاثة فروع، في كفر الدوار، دسوق، القاهرة، كان يعمل بها حتى شهر نوفمبر 2005 ، 506 عامل وعاملة. ولكن بحكم كفاءة أصحاب الشركة، والإدارة في الضغط علي العمال وأكل حقوقهم، وتطفيشهم، أصبح عدد العاملين الآن 400 عامل فقط!!

زيادة الإنتاج تساوي إفقار العمال

وكما يؤكد عمال الشركة فعلى الرغم من زيادة الإنتاج بنسبة 200%، إلا أن مرتباتهم انخفضت إلي النصف تقريباً، هذا بالإضافة إلي زيادة ساعات العمل، وحجب العلاوات السنوية منذ عام 2003. ورغم حصول العمال علي أحكام قضائية بحقهم في العلاوة، إلا أن هذه الأحكام ظلت حبراً على ورق لا تجد من ينفذها لصالحهم. كذلك حرمتهم الإدارة الجديدة والتي استلمت العمل في 2003/3/8، من كل حقوقهم من علاوات أو بدلات. وحتى المنحة التي كانوا يتقاضونها 85 يوم علي مدار السنة بموجب القرار الإداري رقم 1 لسنة 1994، امتنعت الإدارة عن صرفها. فقد بدأت في المماطلة فيها، فمره تصرف 52 يوم، ومرة أخرى 40 يوم، وفي هذا العام لم تصرف ولا يوم حتى الآن. كما امتنعت الإدارة عن صرف بدل الملابس، والذي يقدر بعشرة جنيهات فقط سنوياً لكل عام، كانت تصرف في شهر مارس سنوياً.

وعن الأجور يقول العمال إنه بعد العمل لأكثر من 17 سنة لم تتعدي 260 جنيه فقط. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى ما لا يمكن تعويضه وهو الصحة، حيث يتعرضون للأمراض بسبب عدم توفير أي وسائل أمن صناعي لهم، علماً بأن هناك الكثير من المراحل في التصنيع، مثل التعسيل وغيره من المراحل التي يتعرضون فيها للأبخرة، ودرجات الحرارة العالية.

ظلم وتعسف الإدارة

وعندما حاول بعض العمال المطالبة بهذه الحقوق المهدرة تعرضوا لتعسف الإدارة وصاحب الشركة طلعت الحناوي. فعلي سبيل المثال تم نقل أحمد زين العابدين نقلاً تعسفياً من دسوق إلي دمنهور بسبب رفعه دعوى قضائية للمطالبة بمستحقاته. بل وتم نقله إلي وظيفة أدني من رئيس مجموعة، إلي عامل، وعندما طالب بتعديل وظيفته، تم نقله إلي القاهرة، والتي تبعد أكثر من 200 كيلو عن مقر سكنه. ثم كانت الخطوة الأخيرة في التنكيل به عندما تم تحويله إلي لجنة خماسية، وفصل، لينضم إلى طابور العاطلين وتشرد أسرته لا لشيء إلا لأنه طالب بحقه!!

أما عائشة علي عبد العزيز، فهي مثال آخر على الظلم الواقع على العمال المطالبين بحقوقهم. فمنذ بداية عمل عائشة بالشركة عام 1989، وحتى عام 2003، لم توقع عليها أي جزاءات. إلي أن أتت الإدارة الجديدة، وحرمت العمال من حقوقهم من علاوات ومنح ومستحقات، فلجأت عائشة إلي مكتب علاقات عمل دمنهور، ثم تم رفع الأمر للقضاء للمطالبة بحقها. كانت هذه هي الخطيئة التي لم يغفرها لها أصحاب العمل، فنقلوها إلي فرع توزيع كفر الدوار، والذي يبعد عن محل سكنها 75 كيلو متر، على الرغم من أن كل العاملين بهذا الفرع من الرجال. وبعد التظلم علي القرار تمت إعادتها إلي فرع دمنهور، وكان هذا في عام 2004. ولكنهم مع بداية العام الحالي عاودوا نقلها مرة أخري مع تقديمها للتحقيق، كما امتنعوا عن صرف بدل انتقال لها. هذا ما دفع عائشة إلى رفع قضايا أخري ضد إدارة الشركة للمطالبة بحقها في بدل الانتقال. وكالعادة ردت الشركة بتقديمها للجنة خماسية لفصلها بتهمة إفشاء أسرار العمل بعد أن نشرت بعض الجرائد بعض مما يتعرض له عمال الشركة من ظلم. ولكن لم يثبت شيء ضدها، فبدأت إدارة الشركة في التفاوض مع عائشة للتنازل عن القضايا، وذلك مصحوبا بضغوط من قبيل محاولة إجبار زملاء لها للشهادة ضدها، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك.

لقد حاول عمال شركة الحناوي أمثال أحمد زين العابدين وعائشة علي عبد العزيز التصدي لظلم أصحاب الشركة بالطرق القانونية. لكنهم اكتشفوا أننا في بلد حكومته لا تحترم القانون، ولا تعمل علي تنفيذه إلا إذا كان ورائه قوة. فما أخذوه من أحكام علي الشركة، لم ينفذ، في حين تم تنفيذ فصل من فصل منهم، ونقل من نقل تعسفياً، وهذا لأننا في بلد يحكمه رجال الأعمال وأصحاب المصانع.

ولكن ليس معني هذا أنه "ما فيش فايدة"، "فيه فايدة" عندما يكتشف العمال قوتهم في النضال الجماعي. عندما ينضم باقي عمال شركة الحناوي لأحمد وعائشة في نضالهم من أجل حقوقهم الجماعية المنهوبة يمكن أن يكونوا قوة تستطيع الوقوف أمام جبروت رأس المال الغاشم، الذي تدعمه الدولة وقوانينها.

سائقو الميكروباص في شبرا بين نار الأسعار وبلطجة الشرطة

لا يذكر سائقو الميكروباص إلا ويلحق ذكرهم باللعنات والاتهامات بفساد الأخلاق والقسوة. إلا أن هذه الفئة، خاصة في المناطق الشعبية، هم غالباً من الفقراء الذين يواجهون كغيرهم من عمال وفقراء مصر الإستغلال على يد بلطجية الشرطة والمرور وحرامية المحافظة والمجالس المحلية وغيرهم.

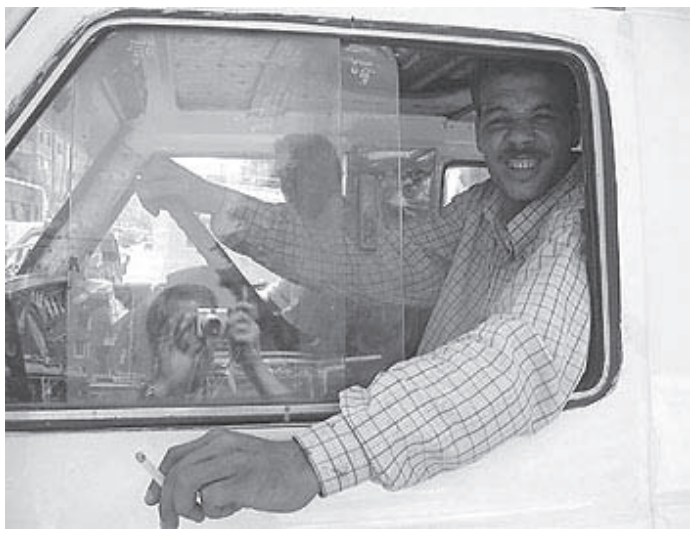

ومن المناطق التي ينتشر بها الميكروباص انتشاراً واسعاً: شبرا الخيمة، تلك المدينة المصرية الشعبية المكتظة بالسكان الخالية من الخدمات الآدمية. ففي ظل عدم توفر الموصلات العامة تحتل الميكروباصات المكانة الأولى كوسيلة مواصلات لسكان شبرا الخيمة. فهناك المئات من سيارات الميكروباص تنقل آلاف البشر كل يوم، ومن ثم هناك فئة كبيرة من السائقين داخل هذه المدينة تعمل فى أسوء الظروف.

أحد أهم مراكز تجمع الميكروباصات بشبرا هو موقف ميدان المؤسسة، الذي توجد به أكثر من 7 خطوط ميكروباص تربط الميدان بضواحي شبرا الخيمة. تخرج من هذا الموقف عشرات السيارات أغلبها لا تصلح كوسيلة نقل آدمية، ناهيك عن موقعه داخل سوق كبير ومزدحم للفاكهة وسط أكوام من القمامة. هناك التقت الاشتراكي بعدد من السائقين واستمعت إليهم.

غلاء البنزين.. السائقون يدفعون الثمن

عم أحمد يحمل نفس الملامح التى تراها فى وجوه فقراء بلدنا، آثار الزمن تظهر بوضوح فى ملامحه. سألناه عن أحواله وأحوال أسرته في ضوء الغلاء المستشرى الآن كالطاعون. فأجاب بأنه كسائق انعكس غلاء الاسعار على مهنته وعلى دخله اليومي، فلتر البنزين زاد بنسبة30% والاجرة كما هي. فهو يعمل على خط شبرا الخيمة إمبابة والأجرة كانت 55 قرش وأصبحت الآن 60 قرش، وهى زيادة لاتذكر فالمسافة طويلة بين المنطقتين والمفروض أن تكون 75 قرش. ولكنه يؤكد أن زيادة أسعار البنزين والجاز أضرت بهم كسائقين قبل أن تضر الراكب، حيث انعكست هذة الزيادات على كل ما يخص الميكروباص من زيت للسيارة وقطع غيار. نفس هذه المشاكل عبر عنها سائق آخر يعمل على خط شبرا الخيمة ابراهيم بك، حيث تحدث عن غلاء البنزين والجاز باعتباره يمس حياتهم اليومية وعملهم بصورة مباشرة. وبادر هو بالسؤال: "أين سوف تذهب عائدات هذه الزيادات؟ وهل سوف يظهر أثرها علينا نحن السائقين"؟

الدور الغائب للنقابة

وعن الدور الغائب للنقابة الخاصة بالسائقين أكد لنا عم أحمد أنهم يدفعون اشتراك سنوى بها ولاتقدم لهم أي خدمات تذكر. وهنا يتدخل سائق آخر ليلتقط أطراف الحديث من عم احمد، ليحكي لنا قصة أحد السائقين الذي أصيب بالمرض وظل شهور عديدة يتسول الاعانة من النقابة التى من المفترض أنه مساهم بها وعضو منتسب اليها لكنها ليس لها اى دور سوى اللجوء إليها عند تجديد الترخيص.

نار الشرطة والأتاوات

تحدث سائق آخر هو الأسطى محمد عن عدم وجود أي خدمات بالموقف، وعدم وجود أي تندات تقيهم من حرارة الشمس أو مقاعد للجلوس عليها، وعدم وجود دورات مياة بالموقف. وقاطعه سائق آخر يعمل على خط شبرا الخيمة - مسطرد ليشتكي من الأتاوات التي يفرضها عليهم الحى فيما يسمى بالكارتة وتحصل بواقع جنيهان ونصف يوميا على الأقل دون أن يكون لها أي عائد عليهم. هذا فضلا عن الأتاوات التي يدفعونها لأمناء الشرطة وعساكر المرور والذين يقتصر دورهم على جمع الأتاوات عنوة من السائقين.

حدثنا السائقون كذلك عن شكل جديد من أشكال الاستغلال الذي يقوم به ضباط الشرطة، حيث يقومون بإيقاف أي سيارة ميكروباص تعجبهم لقضاء مصالحهم الشخصية دون مراعاة أن هذه السيارة تنفق على أكثر من عائلة. جبروت الشرطة يمتد كذلك إلى المرور حيث يواجه السائقين عند تجديد الترخيص بمخالفات تقدر بمبالغ خرافية قد تصل إلى أكثر من 25 ألف جنية، وبالطبع أغلبها مخالفات غير حقيقة.

نقابة قوية هي الحل

ونحن في جولتنا داخل الموقف رأينا مجموعة من السائقين يجلسون على مقهى بجوار الموقف فى انتظار دورهم فى تحميل الركاب، فسألناهم عن سبب سكوتهم عما يواجهونه من ظلم ومشكلات يومية. ظهرت الحسرة على وجوههم مؤكدين لنا أنهم قاموا بعمل إضراب العام الماضي نظرا للحالة المتردية التى هم عليها، فكانت النتيجة التنكيل بهم وتلفيق قضايا لبعضهم واعتقال البعض الآخر. هذا فضلا عن دخول الضباط الى جراجات السيارات ونزع اللوحات المعدنية للسيارات لإجبارهم على إنهاء إضرابهم. وتابع أحد السائقين الحوار قائلاً إنهم لو كانوا يملكون نقابة قوية تمثلهم، لكانت وقفت بجوارهم فى محنتهم.

لقد اكتشف السائقون بالتجربة أن الحل لما يواجهونه هو في وجود نقابة قوية توحدهم وتدعمهم في اللحظة التي سينفجرون فيها ويقررون التحرك لمواجهة ما يوجهونه من ظلم وبلطجة الحكومة وشرطتها.

شارك في هذا التحقيق:

مرقص فريد

أحمد الزيني

لجنة لمراقبة الانتخابات العمالية في شبرا الخيمة

بدأ مؤخرا الإعداد لتكوين لجنة لمراقبة الانتخابات العمالية بشكل موقعي في شبرا الخيمة. وذلك نظرا لأهمية المعركة الانتخابية العمالية القادمة بشكل عام، وفي شبرا الخيمة بشكل خاص. حيث تأتي هذه الانتخابات في ظل سعي النظام لتأمين اتحاد عمال موال ومدجن تماما لتمرير خططه سواء بالتحول الكامل نحو السوق أو في توريث الحكم. أما أهمية شبرا الخيمة فتأتي من أنها واحدة من قلاع الصناعة التقليدية الواقعة في القاهرة، والتي تعبر بدقة عن حال الطبقة العاملة المصرية؛ فهي تحوي قطاعا عاما آخذا في التضاؤل ينتظر كارثة الخصخصة في الشهور القليلة القادمة، فضلا عن عشرات وربما المئات من مصانع القطاع الخاص التي يعاني فيها العمال من أسوأ ظروف الاستغلال ولا يملكون تنظيماتهم النقابية، ولا يعلم أحد عنهم شيئا مما يسهل استغلالهم.

عضوية اللجنة مفتوحة للمحامين أو الصحفيين أو المناضلين السياسيين ممن يرغبون في ضمان أكبر قدر ممكن من نزاهة العملية الانتخابية، وفضح أساليب الدولة في تزوير إرادة العمال لتشكيل نقابات موالية لها.

تعقد المجموعة التحضيرية للجنة اجتماعا أسبوعيا في 1 شارع محمد متولي الشعراوي متفرع من الشارع الجديد – مسطرد.

ترسل الاستفسارات عن أنشطة اللجنة وموعد الاجتماعات على:

ahl__shobra@yahoo.com.

هل تؤجل الحكومة الانتخابات النقابية لما بعد التوريث؟

قرأت بعض الأوساط السياسية المعارضة غياب الإنتخابات النقابية العمالية عن مؤتمر الوطني الأخير على أنه إشارة على رغبة النظام ونيته لتأجيل الانتخابات لعامين قادمين حتى يمر التوريث بأقل قدر من المواجهات. وقال النقابي الإخواني صابر ابو الفتوح للاشتراكي إنه مما يؤكد هذا الاتجاه عدم الاعلان عن موعد الإنتخابات العمالية حتى يوم 27 سبتمبر الماضي وهو الموعد الأخير دستوريا لتحديد توقيتها.

وتحاول المعارضة صياغة تكتيك بديل في حالة حدوث ذلك أو حتى في حالة إجراء الإنتخابات وتزويرها كما هو متوقع. وفي الحالتين يبدو أن البديل المطروح على الطاولة سيكون في الأغلب هو البدء في إنشاء تنظيم نقابي مستقل كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى. ويقف وراء هذا التوجه الإخوان المسلمون إلا أنه يتمتع أيضا بتأييد التحالف الاشتراكي الذي دافع في موقفه من الإنتخابات، والذي أعلنه المتحدث باسمه عبد الغفار شكر، عن التمسك بمبدأ الحرية النقابية الذى يعطى للعمال حق تكوين تنظيماتهم النقابية المستقلة بما فى ذلك إنشاء تنظيمات نقابية بديلة للتنظيمات القائمة إذا لم تعبر عن إرادتهم بصدق وتكون مستقلة وديمقراطية. ولا يرى التحالف الاشتراكي تعارضا بين سعى العمال نحو وحدة الحركة النقابية والمحافظة عليها وبين التعددية إذا فرضت الأوضاع القائمة ذلك.

لكن بناء هذا البديل النقابي المستقل يتطلب تعاونا بين قوى المعارضة وهو تحد حقيقي. ويؤكد أبو الفتوح وجود التنسيق بين الأخوان المسلمون والحزب الناصري في وقت ينقسم حزب التجمع بين تيار مؤيد للتنسيق مع الأخوان وبين تيار يقوده عبد الرحمن خير يرفض مثل هذا التعاون لأنه، بحسب ما يعتقد ابو الفتوح، يتفاوض مع حسين مجاور حول تخصيص عدد من المقاعد في الإنتخابات النقابية القادمة للتجمع. أما التحالف الاشتراكي فقد دعا العمال فى كل موقع للمشاركة الواسعة فى الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وإعداد قوائم المرشحين بعيدا عن أى ترتيبات حزبية، بحيث يكون أساس قوائم المرشحين العمال النقابيين الذين دافعوا بصدق عن حقوق العمال بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية.

عمال إمبابة: النقابات وانتخاباتها ... ملهاش لازمة

مدينة إمبابة هي إحدى المناطق العمالية الشعبية القديمة التى عانت من وطأة سياسات الخصخصة والمعاش المبكر، حيث تم القضاء على كثير من الصناعات الهامة التى كانت توجد بها وتم بيع العدد الباقى للقطاع الخاص. التقت الإشتراكى مع عدد من عمال موقعين تأثرا بشدة بهذه التطورات، هما مصنع الشوربجي والمطابع الأميرية، لاستطلاع آرائهم في النقابات فى هذه الأيام التى ينتظر فيها جميع العمال معركة الإنتخابات النقابية، وكيف تنعكس ظروفهم وأوضاعهم الحالية على معركة الإنتخابات في إمبابة.

دور محدود

وخير مثال على تدهور أوضاع العمال في إمبابة مصنع الشركة المصرية للمنسوجات (مصنع الشوربجي)، الذى كان من مصانع القطاع العام الكبرى لإنتاج الملابس الجاهزة قبل بيعه، حيث كان يحوى ما يقرب من 7000 عامل. وبعد خصخصته تم تقليص عدد العمالة به إلى ما يقرب من 2000 عامل.

وتشير تجربة مصنع الشوربجي إلى ضعف دور النقابات بوضعها الحالي في إمبابة. فيرى السيد محمد فرج (رئيس قسم التبريد بالمصنع)، وأحد المرشحين فى الدورة الحالية أنه دور منعدم وعلى حد تعبيره النقابات "ملهاش لازمة لأن فيه كتير من العمال اتفصلوا بسبب الغياب .. ومفيش رعاية صحية أو تأمين صحي رغم إن كثير من العمال يعانون من الأمراض المزمنة ويحتاجون إلى أدوية غالية الثمن غير متوفرة، وكمان كثير من العمال يصاب أثناء العمل ومافيش عربية إسعاف أو دكتور، دا حتى لا يوجد عربية لدفن الموتى". وأيد هذا الرأى أحد العمال الواقفين بقوله "النقابة مالهاش لازمة، مافيش حاجة بتتغير".

وعن توقعاته عن الدورة الإنتخابية الحالية يرى عم محمد أن "الوزيرة الجديدة عائشة عبد الهادى عاملة حساب العمال شوية، وقد تكون الإنتخابات القادمة بها بعض النزاهة والعمال تأخذ بعض حقوقها".

بينما يرى أحد العمال أن "المصنع حالة زى حال أى حاجة فى البلد وساطة.. ومحسوبية .. وفساد ،الانتخابات مش هتفيد فى حاجة".

وعن نزاهة العملية الإنتخابية قال عم محمد: "طبعاً بيبقى فيه ضغوط وإغراءات مالية وحوافز وأجازات لكن الكل لازم ينتخب. وهما أكيد بكرة هيسألونى مين إللى كنت واقف بتتكلم معاهم وبتتكلم فى إيه؟ فيه ألف عين بتراقب في المصنع". ويرى عم محمد أن النقابة عليها "أن تساعد العمال على أخذ حقوقهم وتوفير علاج لهم (رعاية صحية) ونسبة من الأرباح".

يأس مبرر ولكن..

ولم يختلف رأى عمال المطابع الأميرية أكبر وأقدم مطبعة فى مصر، كثيراً عن رأى عمال الشوربجي. فهم أيضاً يرون أنه لا توجد فائدة من الانتخابات لأن "حال البلد كلها مش مضبوط، والانتخابات مش هتعدل حاجة". كذلك فقد سبق وانتخبوا زملاء لهم، ولكنهم لم يستطيعوا فعل شئ لهم، وبعضهم تغير "الكرسي غيره"، وتساءلوا ما الضمانات أن لا يحدث نفس الشئ مرة أخري؟

وأشار أحد العمال الشباب إلى التداخل بين دور النقابة والإدارة. فيقول إنه رغم أن رئيس مجلس الإدارة الجديد قد حسن من أوضاعهم بعض الشئ، حيث تقاضى العمال أرباح 24 شهر عن العام الحالي في الوقت الذي كانوا يتقاضوا 22 شهر فقط في السابق، إلا أن الإدارة تسحب البساط من تحت أقدام النقابة لأنها تقوم بما كان يجب أن تقوم به النقابة من رفع جزاءات للعاملين، مساعدات للمحتاجين، وغيرها. فالعاملون في المطابع الأميرية لهم العديد من الحقوق التي لا يأخذونها، على رأسها أنه يجب أن يطبق عليهم قانون الصحافة، الذي يعطيهم الكثير من الحقوق. وتساءل العمال كيف أن المطبعة الأميرية وهي مؤسسة حكومية لا تطبق القانون عليهم، وتعاملهم كما يعامل عمال المطابع في الأخبار والأهرام وغيرها؟! وتجدر الإشارة إلى أن العمال يعانون من ثبات الأجور فى نفس الوقت الذى تلتهب فيه الأسعار كل يوم فأجر العامل الذى يعمل منذ أكثر من 12 سنة لا يتعدي 300 جنيه. كما تساءل العمال كيف تكون العلاوة جنيه ونصف في الوقت الذي أصبحت فيه البيضة بـ نصف جنيه؟؟ أي أن العلاوة السنوية للموظف والعامل يا دوب السنة دي تجيب 3 بيضات!!

وأخيراً فإن القاسم المشترك الواضح بين عمال الشوربجي وعمال المطبعة الأميرية وربما بينهم وبين عمال إمبابة بل حتى ومصر كلها هو اليأس من النقابات الصفراء الحالية المنحازة لصالح الإدارة وأصحاب الأعمال، وليس لصالح العمال ومشاكلهم.

ورغم أن هذه الحالة من اليأس وعدم الثقة فى النقابات طبيعية ومبررة فى ظل الدور المنحط الذى تلعبه هذه النقابات الصفراء، وعلى رأسها الإتحاد العام للنقابات، ضد مصالح العمال، فإن نتيجة هذه الحالة من عدم اهتمام بالانتخابات و عدم المشاركة بها لن يؤدى إلا إلى مزيد من ضياع حقوق العمال. فهذا الموقف سيمهد الطريق ببساطة أمام النقابيين الصفر المعادين للعمال لتأبيد سيطرتهم على النقابات. لذلك يجب على كل العمال أن يعملوا جاهدين على منع هؤلاء من الوصول إلى النقابة، وذلك عن طريق المشاركة الجادة فى الإنتخابات والعمل الجماعى المشترك وتصعيد ممثلين لهم يثقون بهم. ولضمان عدم فسادهم بعد ذلك ، يجب تقوية اللجان المصنعية وخلق لجان للمندوبين، بحيث تصبح هى سلطة الرقابة الحقيقية على النقابة لضمان عدم انحرافها.

شارك في هذا التحقيق:
أحمد سمير
هبة عبد العظيم

توالي الاشتراكي نشر البرامج الانتخابية المختلفة للجبهات والحركات العمالية المشاركة في الانتخابات النقابية للدورة 2006-2011. وفي هذا العدد ننشر برنامج حركة "عمال من أجل التغيير" التي خرجت من رحم حركة التغيير الديمقراطي التي انتعشت في 2005. ولعنا نلاحظ هنا ملاحظة شديدة الأهمية، وهي أن هناك شبه تطابق بين برنامجي "اللجنة التنسيقية" (الذي نشرناه العدد الماضي) وبرنامج "عمال من أجل التغيير"، وهو ما يطرح التساؤل حول سبب عدم الوحدة بين اللجنتين العماليتين. فلماذا الانقسام والرؤية النقابية واحدة؟ فهل تتحمل حركة النقابيين والقادة العماليين المعارضين للسلطة وللخصخصة، بصغر حجمها وبالتحديات التي تواجهها، أن تشتت طاقاتها وتبعثر جهودها؟

البرنامج الانتخابي لحركة عمال من أجل التغيير للدورة النقابية 2006-2011

منذ مطلع التسعينات والحكومة تنتهج روشته صندوق النقد والبنك الدولي لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز ملامحها القبيحة: بيع القطاع العام، تسريح آلاف العمال بنظام المعاش المبكر (الموت المبكر)، إطلاق حرية أصحاب الأعمال في تشغيل وفصل العمال وكذا تشغيلهم إثنتي عشرة ساعة يوميا وبأقل أجر، التوسع في العمالة المؤقتة لتكون القاعدة الاساسيه للتشغيل وحرمانها من الحقوق والمزايا وكذلك سهولة التخلص منها، وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة الصحة والإسكان والتعليم. وقد أدت هذه السياسة التي تنحاز لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال إلى المزيد من تدهور أوضاع العاملين بأجر، فانخفضت أجورهم الحقيقية، وازدادت البطالة بينهم، وانخفض نصيبهم من الدخل القومي من 50% إلى 21% خلال العقود الثلاثة الأخيره . وهو ما أدى إلى ازدياد استغلال العمال وتحويلهم إلى عبيد يتم تسخيرهم لدى أصحاب رأس المال. ويساعد على تمرير هذه السياسات قبضه الدولة الحديدية وتكبيل حق الإضراب بقيود تجعله أقرب إلى المحظور وتبعية النقابات للدولة تبعية تجعلها تتقاعس عن أداء دورها بل تتواطئ ضد مصالح العمال.

ولكي نقاوم هذه السياسات وأثارها التي تدمرنا من بدء تطبيقها حتى الآن يتطلب منا هذا أن يقوى تضامن العمال في مواجهه تضامن رجال الأعمال والحكومة من خلال رفع وعى العمال وتنظيم حركتهم في مختلف الأشكال الممكنة لزيادة قدرتهم على الكفاح المستمر دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم.

وهذا ما يدفعنا لخوض معركة الانتخابات النقابية المقبلة من أجل تطهير النقابات قدر الامكان من العناصر الصفراء والانتهازية، مع طرح برنامج مطلبي للقضايا التي تهم العمال والتي يتعين أن نناضل من أجلها. وفيما يلي أبرز القضايا:

1- الأجور

– وضع حد أدنى للأجور يكفى احتياجات أسره مكونة من خمس أفراد مقابل عمل عائلها ثماني ساعات فقط في اليوم وإعاده النظر فيه سنويا على ضوء إرتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم.

– صرف علاوة دوريه سنوية لا تقل عن 10% من الأجر الشامل مقابل زيادة خبرة العامل وأقدميته في العمل.

– صرف علاوة غلاء توازى نسبة زيادة الأسعار مع مراعاة الأعباء العائلية للعامل.

2 - علاقات العمل

– التزام الدولة بتوفير فرص عمل للخريجين والباحثين عن عمل بأسبقيه التقدم والتسجيل في مكاتب العمل.

– تثبيت العمالة المؤقتة وعدم التوسع فيها في الأعمال المستديمة.

– إلغاء عقوبة الفصل للعامل لعدم استخدامها في تصفيه الحسابات وإلزام أصحاب الأعمال بإعادة المفصولين الصادرة لصالحهم أحكام بالعودة إلى عملهم وعدم الاكتفاء بصرف التعويضات.

– التمسك بنظام اللجنة الثلاثية وجعل قرارها إلزاميا لأصحاب الأعمال.

– تجريم تشغيل الأطفال أقل من 16 عاما وعدم المساس بحقوق المراه من أجازه (الوضع – الرضاعة – رعاية الأطفال) المنصوص عليها في قانون الطفل رقم 92 لسنه 1996 .

3- التأمينات الاجتماعية والصحية

– صرف إعانه بطالة للمتعطلين لحين الحصول على فرصه عمل.

– إجبار أصحاب الأعمال على التأمين على جميع العمال لديهم وعلى أجورهم الحقيقية وفرض عقوبات مشددة على المخالفين.

– خفض مدة الاشتراك من 36 إلى 30 سنه للحصول على معاش كامل وتحسب تسويه المعاش للعاملين على أساس متوسط الأجر لآخر سنتين في جميع القطاعات.

– تطوير قواعد معاشات العمال بحيث تساوى آخر أجر شامل (ثابت + متغير).

– تعميم وتطوير التأمين الصحي ليشمل جميع العاملين بأجر وأسرهم دون تحميلهم أى أعباء إضافية.

4- السلامة والصحة المهنية

– تفعيل الالتزامات بالسلامة والصحة المهنية وتشديد العقوبات على المنشآت التي لا تلتزم بهذه الالتزامات.

– توفير وسائل وأدوات الوقاية اللازمة.

– تعديل جدول الأمراض المهنية وإعاده النظر فيه سنويا ليشمل جميع أمراض المهنة وعدم الاقتصار على 35 مرض فقط وتعديل النسب بما يتناسب مع مخاطر المهنة.

– إلزام كل الأطراف بالفحص الدوري لاكتشاف الأمراض المهنية مبكرا.

– إلزام إداره المنشأة بوضع إرشادات الأمن الصناعي بمكان ظاهر أمام العمال طبقا للقانون.

5- الحقوق والحريات النقابية

– حق العمال في ممارسة الإضراب دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم وإلغاء القيود التعسفية على ممارسه هذا الحق.

– إطلاق حرية العمال في الاجتماع والاعتصام والتظاهر السلمي.

– حرية العمال في إصدار الصحف والمطبوعات والنشرات المصنعيه للتعبير عن آرائهم.

– حرية إنشاء نقابات مستقلة دون ترخيص مسبق أو وصاية من أحد وإقرار مبدأ التعددية النقابية وحق الانضمام الطوعى للنقابة أو الانسحاب منها حسب نص المادة 56 من الدستور وكافه المعاهدات والمواثيق الدولية التي نصت على ذلك.

– عدم تدخل الدولة في شئون وأعمال النقابات أو في وضع لوائحها، وتعديل قانون النقابات وتجريم اضطهاد العمال، خاصة فصلهم أو نقلهم بسبب ممارسه أنشطتهم النقابية أو السياسية.

– استعاده نقابة المصنع لشخصيتها الاعتبارية فيكون لها حق التقاضي باسم العمال والمفاوضة الجماعية وإبرام عقود العمل المشتركة وإقرار الاضرابات وتكون الجمعية العمومية صاحبه الولاية عليها .

– تعميم نظام المندوب النقابي عن طريق الانتخاب من عمال العنابر والأقسام والورش، مندوب عن كل 30 عامل أو مائه عامل لتوسيع القاعدة النقابية وربط كل العمال بنقابتهم والرقابة عليها وتفعيل العمل النقابي الحقيقي.

– ضمان حرية الانتخابات النقابية وإخضاعها للإشراف القضائي الكامل والذي يشمل عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

6- الديمقراطية وحقوق الإنسان

– إطلاق حرية تكوين الأحزاب وخصوصا حزب العمال لأنهم الطبقة الوحيدة التي لها مصالح واحدة ولا تجد من يعبر أو يدافع عن مصالحها وكذا إصدار الصحف العمالية المستقلة.

– وقف خصخصة وبيع الشركات والمصانع حفاظا على المال العام لأنها أموال العمال وليست ملكا لأحد وكذا حفاظا على العمال وأسرهم وعلى فرصه العمل.

– إلغاء التشريعات المقيدة للحريات وإسقاط حاله الطوارئ .

– الالتزام بتطبيق المواثيق والاتفاقات الدولية الموقعة عليها مصر الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان .

رؤيتنا

هل حان الوقت لكي تتحرك الجبهة العمالية؟

مما لا شك فيه أن البرجوازية المصرية ومن يقومون على إتمام سيناريو التحرير الاقتصادي والتوريث يحسبون ألف حساب للجبهة العمالية. هذا الوضع ينعكس بوضوح فيما يجري حتى الآن بالنسبة لانتخابات النقابات العمالية، من تأجيل للموعد والتخطيط لاستبعاد المعارضين.

فالبرجوازية المصرية، التي تواجه صعوبات سياسية بالغة في تمرير مشروع الزواج بين الرأسمالية الكبيرة وجمال مبارك في ظل التراجع التاريخي في شرعية الحكم والتدني الهائل في كفاءة إدارة الدولة، تدرك ما يعتمل بين عمال مصر من غضب. هذا الغضب يبدو واضحا من جميع إحصائيات الاحتجاجات العمالية ويتداخل مع غضب اجتماعي عام بفعل سياسات رفع الدعم وإطلاق التضخم وارتفاع الأسعار والانحياز السافر للرأسمالية الاحتكارية الكبيرة. وليس هناك أدل على ذلك مما أنتجته كارثة قطاري قليوب في أوساط عمال السكك الحديدية.

لكن المؤشر الأهم على خطورة الجبهة العمالية على مشروع التوريث/التحرير الاقتصادي هو الغليان الذي تشهده المحلة الكبرى. فتهديد 27 ألف عامل بالإضراب هو أمر لم تشهده مصر منذ سنوات. ليس هذا فقط بل نستطيع أن نرى من ناحية غضب العمال الشديد من تبعات الأزمة الطاحنة التي يمر بها قطاع النسيج جنبا إلى جنب مع نيران الخصخصة التي اكتوى بها عمال القطاع الذي كانت الدولة تسيطر عليه. ومن ناحية أخرى، نرى كيف تتعامل الدولة بحذر شديد مع العمال الغاضبين. بدءا بإعلان الاستجابة لمطالبهم بضخ خمسين مليون جنيه فورا ومرورا بمحاولة عقد صلح بين رئيس النقابة الفرعية وبين وزيرة القوى العاملة. غير أن العمال مصرون –حتى كتابة هذه السطور– على المضي قدما في إضرابهم إذا لم تستجب الدولة لمطالبهم والتي تتمثل ببساطة في ضخ استثمارات كافية لإنقاذ مصانع المحلة من الإفلاس والخراب.

أهمية تحرك عمال المحلة هو أنه يشترك في خلفياته وأسبابه مع حالات كثيرة مماثلة يمكن أن تنفجر في أي وقت في وجه حكومة لجنة السياسات، وهو ما قد يعني أننا قد نشهد في المرحلة المقبلة جنين حركة عمالية مقاومة.. حركة تحتاجها مصر ومن يرغبون في تغييرها أكثر من أي وقت مضى.

المحرر

الاشتراكي

نشرة غير دورية يصدرها مركز الدراسات الاشتراكية

الاشتراكي

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

تتلخص أسس الاشتراكية التي نتبناها في:

• النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال: ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.

• إصلاح الرأسمالية مستحيل: الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.

• الثورة الجماهيرية ضرورية: التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.

• الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة: الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.

• الدولة العمالية هي الهدف: الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.

• الثورة تحرر كل المضطهدين: الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.

• لا توجد اشتراكية في بلد واحد: النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.

• الحزب العمالي ضروري: تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

شارك حلقات نقاش مركز الدراسات الاشتراكية:

7 شارع مراد ميدان الجيزة.

وشارك بالكتابة وإرسال التقارير للاشتراكي:

leshteraki@yahoo.com

اليسار والتفرقة الدينية

أحمد الخميسي

على شاشات الكمبيوتر، وعبر الانترنت، ولدت فكرة مواجهة التفرقة الدينية، كاستجابة متأخرة لمطلب عام. وعلى الشاشات ذاتها ظهرت الدعوة لتشكيل جماعة باسم "مسلمون ضد التمييز"، بدعوى أن علينا ألا "نسمح لأحد بأن يختطف الإسلام منا". وارتدت بنا نقطة الانطلاق تلك، أعنى تعريف المواطن بدينه وليس بقوميته إلي ما قبل ثورة 19، وما قبل إعلاء الهوية القومية والوطنية على غيرها. لكن نقاشا طويلا أدي لتغيير الاسم إلي "مصريون ضد التمييز"، كما أدى نقاش آخر إلي رفض التمويل الأجنبي لنشاط من هذا النوع. وبدا أن الفكرة التي ظهرت من رحم الإيميل توشك أن تتجسد في وجود ملموس. إلا أن نقاشا حول موقف الجماعة من التطبيع والمطبعين، أدى إلي انسحاب أكثر من عشرة أفراد شاركوا في بلورة مبادئ الجماعة منذ اللحظات الأولى، وأطلق أحدهم على ذلك الانسحاب صفة "الانشقاق الخطير"، بينما اعتبر آخر أن: " انسحاب بضعة أفراد لا يمكن أن يوصف بأنه انشقاق خطير". ثم وصل الأمر إلى درجة أن أحدهم تناول الموضوع في صحف ورقية داعيا إلي المحبة ونبذ كراهية إسرائيل، بينما قال آخر في رسالة له: "أنا مستعد للتحالف مع بوش وأولمرت من أجل مكافحة التمييز". هناك تفاصيل كثيرة أخرى تتصل بالجانب الذاتي خلال إدارة الحوار، منها النقص الواضح في الخبرة الخاصة بإدارة حوار من هذا النوع، هناك قدرة أو عجز كل طرف عن عرض موقفه بشكل مقنع، أو مقبول، وغير ذلك، هناك عوامل قامت بدور التفجير كوجود شخصيات يعلم الجميع علم اليقين أنها ممن يتجه كل عام لتهنئة السفارة الإسرائيلية بعيد قيام دولتها. ولا أريد أن أتوقف هنا عند تفاصيل، لأنها قد تعمق الشعور الشخصي بالخلاف، وتبتعد به عن أسبابه الموضوعية، وعن "الملامح العامة المشتركة" بين تلك التجربة وغيرها.

وحقيقة الأمر أن النقاش الذي أفضى لانسحاب البعض، هو نقاش يتعلق بمنهج كامل في العمل الوطني، في مواجهة منهج آخر كامل. إذ يؤيد البعض الفكرة التي قام عليها تيار واسع، والقائلة بتجزئة العمل الوطني، والتعامل معه بالقطعة. بمعنى أننا نواجه التمييز الديني، وما عدا ذلك لا صلة لنا به، ومن ثم فإن المشاركة في ذلك العمل يجب أن: "تتسع لتشمل كل المصريين المناهضين للتمييز أيا كان انتماؤهم الديني أو السياسي أو الاجتماعي"، حتى لو كان الانتماء السياسي أو الاجتماعي للمشارك يتعارض، أو يتناقض أصلا مع مكافحة التمييز الديني! وهي الفكرة التي عبر عنها أحدهم بقوله : "إنني أقبل بالعمل مع كل مصري يريد أن يتصدى للتمييز"، وهي الفكرة ذاتها التي صاغها آخر في عبارة: "نحن لسنا إزاء قضية سياسية، نحن إزاء قضية تمييز، وما خارج تلك القضية شأن شخصي لكل فرد". وهكذا تطرح قضية مواجهة التمييز – منذ البداية – بمعزل عن مجموع أهداف الحركة الوطنية، وخارج سياق العمل الوطني، باعتبارها قضية عمل، غير سياسي، في مجال نوعي محدد. هذا هو جوهر النقاش إذا صفيناه من كل الشوائب الشخصية. والسؤال الآن: هل أن مواجهة التمييز عمل نوعي لا علاقة له بالشأن السياسي العام؟ نعم هو عمل يتم في مجال بعينه، وهو نوعي من هذه الزاوية، لأن تركيزه يصب في دائرة محددة. لكن ارتباطه بالشأن السياسي العام ارتباط وثيق ولا يمكن فكه. ذلك أن مواجهة التمييز تتم في إطار الحرص الشديد على "الوحدة الوطنية" ، وليس لمجرد تطييب خاطر مواطن يعاني من التمييز. والحرص على الوحدة الوطنية أمر سياسي بحت. فالتمييز الديني لا يهدد مشاعر مواطن هنا أو هناك، بل يهدد بشق مصر وتجزئتها. سؤال آخر: ألا تعد الدولة، وسياساتها، ومؤسساتها، المصدر الأول للتشريعات، والممارسات التي وضعت وتضع أسس التمييز الديني بكافة أشكاله ؟ ألا يعد هذا حديثا وعملا يتصل بالشأن السياسي العام ؟ وهكذا يصعب جدا التهرب من حقيقة أننا حين نواجه التمييز الديني إنما نواجه وضعا سياسيا، ويصعب جدا عزل تلك القضية عن مجمل الوضع العام. إن المنهج القائل بتجزئة العمل الوطني، والتعامل معه بالقطعة، قد طفا على سطح الحياة السياسية منذ أكثر من عقدين، بالدعوة إلي مراعاة "حقوق الإنسان" السجين، وحقوق الأطفال المشردين، والمرأة، وعزل كل قضية عن مجمل الوضع العام، بحيث ترسخت فكرة أنه ما من قضية مشتركة، ولكن هناك فقط عدة قضايا منفصلة، وأنه ما من وطن تجمعه أهداف وآمال مشتركة، ولكن ثمة فقط حقوقا لكل فئة على حدة. إن منهج "تجزئة القضية الوطنية" يدفع مبدأ العمل المشترك للخلف، ويدفع القضية الوطنية أيضا إلي الخلف. فالذين ينطلقون من منهج تجزئة العمل الوطني إنما يجدون، أو يتصورون، أن هناك إمكانية لحل المشكلات بعيدا عن جذورها، أي بعيدا عن حقيقة أن مصر بلد مقيدة بمعاهدة استعمارية هي كامب ديفيد، وهي معاهدة تنتقص من السيادة المصرية، بحيث لا يسعنا أن نحرك جنديا في ثلث مساحة بلادنا، أي في سيناء. من هذه الحقيقة ، حقيقة تقييد مصر بمعاهدة استعمارية، تظهر كل المشكلات الأخرى: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والخصخصة، والفقر، والفساد، وغياب المشروع الوطني، وانتشار التعصب، والتشبث الملح بالأوهام باعتبارها المخرج الأخير، والفرصة الوحيدة لتحقيق الأحلام بالخيال. إن الخلاف الذي وقع دار حول: في أي سياق سيتم التصدي للتمييز الديني؟ في سياق حقوقي؟ في سياق وطني؟ في سياق منظومة أفكار مجموعات حقوق الإنسان؟ في سياق الرؤية الأمريكية للموضوع القبطي؟

وكنت، ومازلت أتصور أنه من الطبيعي لجماعة تريد أن تواجه التمييز الديني، أن تعتبر أن ناشطها وأهدافها هي جزء من نشاط وأهداف العمل الوطني، وجزء من طموح الشعب المصري إلي التحرر والديمقراطية والتطور الاجتماعي والثقافي. وأنها بداهة تقف مع المبادئ العامة التي استقر عليها الضمير المصري وعبرت عنها مختلف فئات الشعب في قرارات كافة النقابات والحركات السياسية والثقافية الداعية لعدم التطبيع مع إسرائيل . لكن أن تقوم تلك الجماعة بالتصويت على مبدأ قبول أو رفض عضويات مطبعين مشهورين، فهذا يعني أن مقاطعة التطبيع التي استقر عليها المجتمع المصري، ونقاباته، وحركاته الشعبية، لا تشكل مرجعا لحركتها.

إن الذين يطرحون فكرة "أوسع مشاركة في التصدي للتمييز" دون تمييز، يطرحون على الآخرين أن يحتشدوا صباحا في مظاهرة تندد بالتطبيع، ليجلسوا مساء مع دعاة التطبيع لمناقشة التمييز الديني! أن يقفوا ظهرا لفضح أصدقاء إسرائيل "دولة التمييز الديني" ليجتمعوا عصرا بنفس أصدقاء إسرائيل وهم في ملابس "مكافحة التمييز"!

إن مكافحة التمييز مهمة سياسية، والقول بأنها ليست كذلك، يذكرني بالقول الشائع: "على الطلبة أن يلتفتوا إلي دراستهم، ولا علاقة لهم بالسياسة"!

ختاما، فإن الأمل لا يفارقني في أن الغالبية العظمى من المشاركين –وأكثرهم أصدقاء وزملاء– سوف يصلون إلي أهمية عدم التضحية بقسم مؤثر، ونشط من الحركة السياسية لمجرد الحفاظ على وجود بعض الشخصيات التي لا تلقى مواقفها سوى النفور والإدانة الواضحة.

اللغة والقائد السياسي

داليا سعيد

من أهم الجوانب التي تلفت نظري في خطابات وحوارات زعيم حزب الله حسن نصرالله هو اللغة التي يستخدمها. فهذا القائد السياسي المحنّك يستخدم لغة فصيحة ومحددة تمتاز بالوضوح والمباشرة والعمق، وأعتقد أن التفاته لأهمية عنصر اللغة في الخطاب السياسي هو جزء لا يتجزأ من شعبيته وأيضاً من الحرب النفسية التي يمارسها ضد أعدائه وخصومه السياسيين. فالقائد السياسي الذي يود خلق شعبية واسعة بين الجماهير يجب أن تكون لغته محددة وعميقة وواضحة في آن معاً، وهذا بالتالي يؤدي إلى وضوح الرسالة التي يريد إيصالها إلى العدو. فاللغة التي تعتمد على العبارات العامة والتعبيرات المكررة والتوصيفات المائعة لا يمكن أن تصل إلى جموع الناس في الشارع ولا يمكن أن تنال من خصم سياسي. ونحن في الوطن العربي قد انتابنا منذ زمن بعيد الكثير من التقزز والاشمئزاز والرفض للُّغة التي يستخدمها الحكام العرب، وعلّى رأسهم بالطبع حسني مبارك. إن تلك الأساليب المتهافتة التي تتّخذ من اللغة العربية عبارات سطحية وتعبيرات عامة هي في الحقيقة تهين هذه اللغة أشدّ الإهانة، إلى الدرجة التي تجعل الناس سواء داخل أو خارج الوطن العربي تعتقد أن العربية لا تجد في معجمها تعبيرات واضحة وبليغة وبسيطة الفهم في ذات الوقت.

ثم يأتي قائد سياسي مثل حسن نصرالله ليعيد للغة القائد مكانتها واعتبارها. وبجانب استخدامه للغة الفصيحة في معظم خطبه، فهو يتحدث أحياناً باللهجة اللبنانية العامية ربما ليقول للناس أنه منهم وأنه لبناني الأصل وليس إيرانياً أو سورياً أو غير ذلك. وبالتالي يمكن أن نفهم من هذا التكتيك في استخدام اللغة أنه يقول صراحةً أن ما يفعله من قيادة المقاومة الإسلامية هو من أجل لبنان أولاً وأخيراً. وفي هذا يمكن أن نتفق أو نختلف معه في المنهج السياسي أو العسكري، ولكن أعتقد أننا في كل الأحوال يجب أن نكون على مستوى "لغته".

كثيراً ما اتُهمت اللغة العربية بالصعوبة والتعقيد واعتمادها على التعبيرات العامة أو الغامضة، ولكنني أعتقد أن هذا الكلام ليس له أي أساس من الصحة لأن الخطاب المستخدم يعتمد على حرَفية المخاطب في تطويعه للُّغة في المقامَ الأول. فالقائد السياسي لن يستطيع أن يحقق شعبية واسعة بين الناس بدون حرفة اللغة. وربما تكون من أهم العناصر التي علّمتنا إيّاها التجربة الاشتراكية هي بذل المجهود لتحقيق لغة تكون واضحة وصريحة ولا تحتمل أكثر من معنى. وفي هذا المجال نذكر مثلاً خطباً عديدة لقائدين من أهم القادة في تاريخ الشيوعية وهما لينين وتروتسكي. كانت خطبهما تعتمد على الأسلوب المباشر والعبارات المحددة التي تصل إلى هدف الخطاب بطريق مباشر وليس بطريق ملتفّ يحتمل أكثر من معنى.

أعتقد أن أي حركة سياسية يجب أن تلتفت التفاتاً خاصاً للأسلوب اللُغوي الذي تستخدمه. والجماهير تفهم تمام الفهم وتستطيع أن تميز بين الأسلوب المحدد الواضح والأسلوب الملتوي المُخادع، وبين الشخص الذي يصل مباشرة إلى الهدف من كلامه وذلك الذي يظل يشرح ويشرح ولا يصل إلى أي هدف

نجيب محفوظ مؤسس فن الرواية العربية

يمكننا القول إن نجيب محفوظ هو مؤسس فن الرواية في العالم العربي بلا منازع حيث كتب ما يقرب من أربعين رواية بداية بعبث الأقدار (1939) ونهاية بأحلام فترة النقاهة (2003). و يماثل الدور الذي لعبه محفوظ في ترسيخ مفهوم هذا الفن وابتداع أشكال روائية جديدة، إلى حد كبير، الدور الذي لعبه تشارلز ديكنز مثلاً في تطوير الشكل الروائي في انجلترا القرن التاسع عشر، أو نظيره أونريه بلزاك في فرنسا. فكما ترتبط رواية ديكنز بصورة مدينة لندن بطبقاتها الاجتماعية المتعددة، ورواية بلزاك بمدينة باريس الواقعية والمتخيلة، ترتبط رواية نجيب محفوظ بمدينة القاهرة وتحولاتها خلال القرن العشرين.

داليا سعيد

ولم يعرف العالم العربي فن الرواية قبل القرن العشرين حيث إنه فن غربي في الأساس، استطاع الكُتّاب العرب الاطلاع عليه والتأثر به من خلال الترجمة أو السفر والدراسة بالخارج. ويتفق الكثير من النقاد على أن رواية زينب (1912) للكاتب محمد حسين هيكل تعتبر أول رواية عربية.

ومن الجدير بالذكر إن الفن الروائي في أوروبا ارتبط بظهور المدينة الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر، وبالتالي ارتبط هذا الفن بنشأة وتطور الطبقة الوسطى. وكان مقر هذه الطبقة حديثة النشأة هو المدينة حيث تطور الصناعة وبداية ترسخ النظام الرأسمالي. وقبل الرواية كان هناك شكلان أساسيان من الفنون الأدبية في أوروبا وهما الشعر والمسرح، واللذان انتعشا انتعاشاً كبيراً في عصر النهضة. وعندما بدأت المدينة تزدهر بازدهار الصناعة، أصبحت الطبقة الوسطى في حاجة لمساحة أوسع من التعبير عن علاقاتها المجتمعية الجديدة والتحولات التي تمر بها، فتم إنتاج ألوان أدبية أخرى من أهمها الفن الروائي.

وقد شهد العالم العربي تطوراً مماثلاً في القرن العشرين، وخاصة بعد حركات الاستقلال والتطورات التي لحقت بالمدن العربية، وبداية ازدهار الطبقة الوسطى. وهكذا، ولد نجيب محفوظ (1911) ابناً لهذه الطبقة، ونشأ مع تطورها، وشهد تحولاتها على مدى ما يقارب القرن. كتب نجيب محفوظ رواياته بأشكال فنية جديدة وابتدع أسالباً سردية لم تكن موجودة قبله في الوطن العربي. ولقد اهتم بالشكل الروائي والمضمون معاً، وكان تجريبياً ومغامراً في استخدامه للأشكال السردية فأغنى الرواية العربية بهذه الأساليب وأضاف الكثير من الإبداع الفني في خلق شخصياته التي سكن معظمها مدينة القاهرة.

فإذا نظرنا مثلاً إلى رواية زقاق المدق وهي من الروايات الأولى لنجيب محفوظ حيث كتبها في عام 1947، سنجد أنها من أهم الروايات التي ابتدع فيها الكاتب شكلاً فنياً فريداً في ذلك الوقت، بإلقائه الضوء على مجموعة من الشخصيات يضمهم زقاق عتيق في قلب الحارة المصرية. التفت نجيب محفوظ إلى هذه الطبقة من المهمّشين ودرس بعمق تفاصيل حياتهم اليومية: ماذا يأكلون ويشربون؟ ماذا يلبسون؟ ما هي طريقة حوارهم مع بعضهم البعض؟ ما هي أحاسيسهم تجاه بعضهم البعض؟ وما هي أحلامهم الطبقية؟ أعطى الكاتب في هذه الرواية كل شخصية حقها من التفاصيل الدقيقة التي تدفعنا لكي نتأمل في مغزى طريقة تفكيرهم والمعنى الكامن وراء هذه الحياة البسيطة والمركبة في ذات الوقت. وليس غريباً أن تكون هذه الرواية هي أول ما تُرجم لنجيب محفوظ إلى الإنجليزية وتم ذلك في عام 1966.

ثم جاءت ثلاثية بين القصرين وقصر الشوق والسكرية والتي كتبها محفوظ على مدار ست سنوات (1946-1952) لتؤسس لشكل أدبي جديد تماماً في العالم العربي. لم تكن هناك روايات بهذا الحجم قبل محفوظ، ولم تكن هناك روايات تتابع عائلة بعينها على مرّ السنوات وما يطرأ على أجيالها من تحولات، ولم تكن هناك أشكالاً روائية بهذا التطور قبله. ولذلك يعتبر هذا العمل من أهم الأعمال الأدبية التي أنتجت خلال القرن العشرين ليس فقط في الوطن العربي بل في العالم، حيثُ ترجمت الثلاثية إلى الإنجليزية ولغات أخرى، وأهّلت محفوظ للحصول على جائزة نوبل للآداب عام 1988. اعتمدت الثلاثية في شكلها الفني على غنى الحارة المصرية بالشخصيات والتفاصيل اليومية الدقيقة في علاقات الناس وحواراتهم وأحلامهم، حياتهم ومماتهم، العلاقة بين الرجل والمرأة داخل البيت وخارجه، السلطة الذكورية، الرغبات الجنسية المتأججة والمكتومة، تناقضات البشر بين ما يظهرونه أمام الناس وشخصياتهم على حقيقتها بدون أقنعة. كثيرة هي الموضوعات والتيمات الأدبية التي حفلت بها الثلاثية، ولكن ربما تكون موهبة نجيب محفوظ الإبداعية قد تجلّت بالتحديد في إظهاره لذلك الكمّ الهائل من التناقضات لدى شخصيات الرواية في وقت كانت القاهرة نفسها تمر فيه بتحولات وتغيرات هائلة قبل ثورة 23 يوليو 1952.

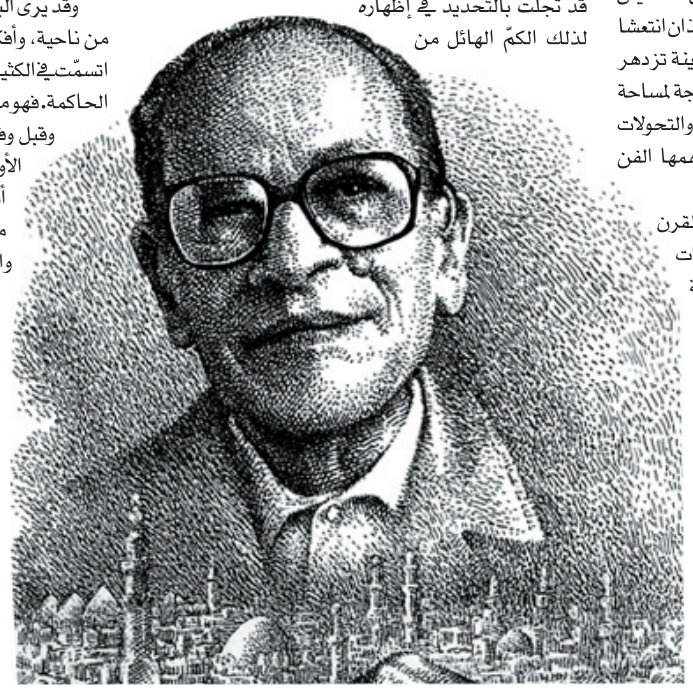

والواقع إن الأمثلة كثيرة جدا في مسيرة نجيب محفوظ الأدبية التي تشير إلى أهمية الدور الذي لعبه في تأسيس وتطوير فن الرواية العربية. فيمكن أن نذكر له روايات هامة أخرى مثل بداية ونهاية (1949)، أولاد حارتنا (1959) والتي مُنعت من النشر في مصر والدول العربية (باستثناء لبنان) بسبب جرأتها، اللص والكلاب (1961)، السمان والخريف (1962)، الطريق (1964)، ثرثرة فوق النيل (1966)، ميرامار (1967)، المرايا (1971)، الكرنك (1974)، الحرافيش (1977)، وحديث الصباح والمساء (1987). كما لعب نجيب محفوظ دوراً هاماً في تطوير القصة القصيرة حيث نذكر له مجموعات هامة مثل دنيا الله (1962)، والحب فوق هضبة الهرم (1979). ولكن فاق إبداع محفوظ الروائي في قيمته الأدبية إنتاجه في مجال القصة القصيرة.

وبطبيعة الحال فقد تأثر الكثير من الروائيين في مصر والعالم العربي بنجيب محفوظ. وعلى الرغم من أن هؤلاء الروائيين من أمثال جمال الغيطاني وصنع الله إبراهيم في مصر، حنا مينا في سوريا، توفيق يوسف عواد وسهيل إدريس في لبنان، غائب طعمة فرمان في العراق، وغيرهم، قد أنتجوا أشكالاً روائية خاصة بهم، إلا أن هذه التطورات لم تكن لتحدث بدون الشكل الروائي الذي أسسه محفوظ. فلقد بنى الكثير من الروائيين العرب على هذا الأساس المتين، وأصبح فن الرواية في العالم العربي مع نهاية القرن العشرين فناً راسخاً وله تاريخ. وهكذا، تتبع أهمية نجيب محفوظ من أنه أنشأ تاريخاً ومكانةً لم يتواجدا للرواية من قبل، حيث تأثرت في شكلها بالرواية الأوروبية ولكنها جاءت مصرية في المضمون بتركيزها في الأساس على مدينة القاهرة وأهلها.

وقد يرى البعض شيئاً من التناقض بين هذا الإنجاز الأدبي من ناحية، وأفكار محفوظ السياسية من ناحية أخرى، والتي اتسمّت في الكثير من الأحيان بالتحفظ وربما التقرّب من السُلطة الحاكمة. فهو مثلاً كان مؤيداً لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وقبل وفاته اشترط موافقة الأزهر قبل صدور الطبعة الأولى لرواية أولاد حارتنا لأول مرة في مصر، كما أنه لم تكن له معارك تُذكر مع أي نظام حاكم في مصر مثل أدباء آخرين سُجنوا وتعرضوا للتعذيب والملاحقة بسبب أفكارهم الثورية.

اهتم نجيب محفوظ في رواياته بقيم مثل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، وتحاور مع أفكار فلسفية هامة مثل أصل الخير والشر، والدين والعقيدة، ومواطن القوة والضعف الإنساني، وغير ذلك الكثير. وجاءت رواياته وشخصياته لتعكس وجهات نظره في الحياة وتأملاته في الإنسان والتاريخ، ولكنه على الصعيد السياسي لم يكن ذلك الأديب الثوري الذي يلهب خيال الجماهير بالثورة. إلا أن هذه النقطة لا تقلل بأي شكل من القيمة الأدبية لمحفوظ، فيكفي ما تركه لنا من روايات وقصص سيكون لها دائماً مكانة راسخة في تاريخ الفن الروائي.

مركز
الدراسات الاشتراكية

7 شارع مراد – ميدان الجيزة

الأحد 8 رمضان - 1 أكتوبر:

9 مساء

نتائج "مؤتمر الحزب الوطني الرابع": وعود الإصلاح ومشروع التوريث

المتحدثون:

د. حسن نافعة
(أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)

د. عبد الحليم قنديل
(رئيس تحرير "الكرامة")

د. عمرو الشوبكي
(الباحث في مركز الأهرام للدراسات)

الخميس 19 رمضان - 12 أكتوبر:

9 مساء

عيش وملح وكلمتين

أمسية رمضانية يعقبها نقاش مفتوح مع أطراف سياسية مختلفة بعنوان:
2007 عام الحسم .. كيف نستعد له

الأحد 22 رمضان - 15 أكتوبر:

9 مساء

حمى المسلسلات التلفزيونية في رمضان

المتحدثون:

المخرجة: إنعام محمد علي
الناقدة: ماجدة موريس
الفنان: خالد حمزة
الفنان: خالد الصاوي

التجريبي بين رام الله وأوسلو

ياسر علام

يقف مهرجان القاهرة الدولي للمسرح التجريبي الآن في وضع بالغ الحساسية والدقة. وبغض النظر عن سيل الانتقادات التي وجهت للمهرجان، ومنذ لحظة تأسيسه، مقابل الإشادة التي نالها من البعض القليل، بات واضحا في دورة هذا العام أنه صار يواجه معضلة في كونه يواجه لحظة مجتمعية تناقض لحظة تأسيسه ومن ثم ضرورات تناقض الضرورات التي أنشيء المهرجان لتلبيتها. ولكي نزيل هذا الغموض، نعود للحظة التأسيس ذاتها.

لقد تم تأسيس المهرجان في لحظة ارتفعت فيها مقولات فنية وفكرية تناسب لحظة زوال فكرة العالم ثنائي القطبين. وقد سادت هذه المرحلة تنظيرات (زمن تداعي الأيدولوجيا)، (إفلاس المنظومات القيمية الكلية)، (إنهيار المشاريع الجمعية الشمولية). ورسخت هذه التنظيرات لقيمتين مرتبطتين ببعض إلي حد بعيد، فهي من جانب رسخت للهموم الفردية الذاتية بوصفها هي القيمة المخلصة التي يستطيع الفن الحقيقي التعبير عنها، وعليه صارت قيم الهامشي، واليومي، والحياتي، والعابر، والانعزالي هي القيم التي ظهرت في الممارسة الفنية، وكأن أي خطاب حاشد أو تعبوي أو جمعي خطيئة فنية توصم مبدعها.

أما القيمة الثانية التي ارتبطت بهذا المفهوم فهي تغليب المنطلقات الجمالية على الفكرية. بمعنى أبسط أن الفني أكثر ليس هو الحامل لخطاب فكري أياً ما كان، بل إن جوهر الفن هو كيف تنقل هذا المفهوم، وليس ماذا تنقل في هذا المفهوم، بمعنى آخر ليس ما تريد أن تقوله بل الطريقة التي تنقله بها. ولنرى التجلي الأهم لهذا الكلام في المسرح، رأينا مواجهة حاسمة مع ما عرف في السيتينات بمسرح (الكلمة) ومشروعه الفكري، عبر مسرح (الصورة) ومشروعه الجمالي. هرب الفن هنا من مطولات كلامية خطابية، ليقع في أثر اللغات غير الكلامية لينهل من معين التعبير الحركي، المايم، الرقص الحديث، الإيماءة.

وعليه صار التصور الذي يتداعى لذهن أي مخرج يريد أن يشارك في هذا المهرجان هو أن يدور عرضه في رحاب صورة جمالية حركية تنتصر في حالة تأويلها للإنساني العام من خلال تأمل الفردي والعابر واليومي العادي.

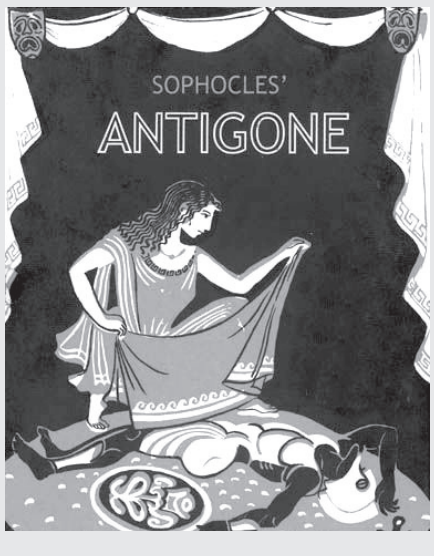

هكذا مضت الأمور ورسخت ولكن سبحان من له الدوام، حدثت متغيرات إقليمية ودولية قلبت العالم رأساً على عقب، وغيرت تدريجيا من المزاج الفني للمهرجان. لكن تغيير المزاج لا يفي بمتطلبات اللحظة، غير أن علينا أولا أن نحاول فهم اللحظة لفهم بواعث التغيير.

لقد انتهت فترة شهر العسل التي تحدثت عن عالم واحد، لتطفو مصالح جديدة متعارضة، وتستتبع قيام توجهات منغلقة على ذاتها قومياً ودينيا وعرقياً وأثنياً وجنسياً. وكان لابد من اصطناع عدو ملامحه فرضت خطاب ملتحي مضاد.

وطرحت هذه اللحظة في تداعياتها الإقليمية مفهومي المقاومة/التغيير. ومن ثم صار الفن التقدمي هو القادر على الوفاء بهذه المتطلبات، وليس التغافل عنها. لكن المعضلة هي أن اللحظة الحضارية التي نشأ المهرجان في كنفها مناقضة لهذا الاحتياج، لذا كان من البديهي أن تلمح الصراع ما بين هذا الميل وذاك بوصفه هو ذاته الهاجس الفني الأهم للفنان المعذب والممزق بين هذا وذاك. وهو ما نلمسه في العروض الفنية الحقيقة المشاركة في المهرجان، ولعل أهمها من مصر عرض (أنتيجونا في رام الله ، أنتيجونا في بيروت).

في عرضه (أنتيجونا في رام الله ، أنتيجونا في بيروت)، استحضر محمد أبو السعود أنتيجونا الرمز الفني اليوناني لتكون تلك الراغبة في دفن أخاها، ليس انتصاراً للقانون السماوي في مواجهة السلطة الزمنية كما هو شائع، إنها ليست الفتاة التي تريد المساواة بين أخويها المقتولين، رغم الحظر الذي أصدره الحاكم، حين أمر بدفن أحدهما، وعدم دفن الآخر ذلك الذي استعان بالأعداء للوصول إلي حقه السليب في الحكم، إنه ذلك الذي يستقوى بالخارج على حد التعبير السياسي المتداول.

يفر أبو السعود من مشاكسة القضية من هذا المدخل مثلاً، ليحاول تجريدها لتكون أنتيجونا انتيجونا الإنسانية. هذا الهاجس يرتد عنه أبو السعود فيتشبث بمحلية شكلية إن صح التعبير، فعلى حين ما يحمل خطابه إحالات مباشرة إلي رام الله وبيروت، ويبدو العدو هو القبح المعتدي الشيطاني دون دوافع سياسية أو مبررات تاريخية، يرتكز أبو السعود في الحقيقة على الحفر الأركيولجي في اللغة المحلية ذاتها التي يتم تداولها في العرض. إنه يبحث تاريخياً في ألفاظ وتعبيرات محلية تراثية ويفندها من هذا التراث، ويفككها.

يغيب العدو جسدياً لكنه يجثم معنوياً على الفضاء الدرامي للمسرحية. وتغييب العدو بهذه الكيفية يتجاوز في تفسيرنا الإشارة الواعية للمخرج بكون عدونا منا مثلاً، إلى رغبته كمبدع في الفرار من معضلة من هو هذا العدو. فطبقا لذهنية لحظة تأسيس التجريبي سيكون العدو هو القبح/القطيع/الإيديولوجي، على حين ما يكون عدو اللحظة المعاصرة هو ما تنتخبه الجماعة التي يصعب مجافاة ذوقها وإلا عد الأمر خيانة. سيكون العدو هو الآخر/إسرائيل/أمريكا/المتخاذل.

الاشتراكي

أول أكتوبر 2006

كلام ومعاني

"الحزب يعتمد في كل أرقامه ومعلوماته على الشفافية فكل شيء معروف وليست هناك أسرار في الحزب الوطني وكل شيء منشور"

زكريا عزمي أمام مؤتمر الحزب الوطني 21 سبتمبر

"جمال مبارك وسيم وكلامه حلو فلماذا لا يكون رئيسا لمصر؟"

أحمد الصباحي (رئيس حزب الأمة) المصري اليوم 27 سبتمبر

"جمال حصان أراهن عليه ولو بسبعين في المائة..فهو تربى سياسيا ولديه فكر جديد، وذو عقلية متزنة ويؤمن بالديمقراطية، وهو بالنسبة لنا تم تجريبه سياسيا لعدة سنوات، فلماذا لا نجربه رئيسا لمدتين بدلا من أن نأتي بواحد مجهول؟"

صبري الشبراوي عضو مجلس الشورى عن الوطني برنامج القاهرة اليوم 25 سبتمبر

"ان وجود السيد جمال مبارك ضمن مجموعة القيادة بالحزب الوطني لم يأت من فراغ ولكنه جاء بمحض اختيارات حرة من اعضاء الحزب وبعد رصيد ـ لا ينكره احد ـ حققه جمال مبارك من خلال النزول للقواعد الجماهيرية في مختلف دوائر الحزب الوطني حتى تلك المتواجدة في اقصي صعيد مصر. وهو الامر الذي اضاف رصيدا لجمال مبارك لم يحققه اي كادر حزبي آخر سواء في حزب الاغلبية او احزاب المعارضة"

ممتاز القط أخبار اليوم 23 سبتمبر

"جميع مواطني مصر الذين ينطبق عليهم الدستور المصري بشرعية عليهم أن يطالبوا بمحاكمة من اتفق على بث الرعب في قلوبهم وكدرهم في شأنهم وحياتهم وأغار عليهم بأخبار تسيء لمصريتهم ولديمقراطيتهم، فهم من انتخبوا ذلك الرئيس و"أسرته" ليكونوا حاكمين"

من حيثيات حكم قاضي جنح الوراق ضد رئيس تحرير الدستور وإحدى صحفييها ومواطن يسكن الوراق بتهمة التشهير بمبارك - 18 سبتمبر

"إحياء البرنامج النووي المصري ليس هدفه كسب شعبية لجمال مبارك، وإنما توفير طاقة رخيصة لنا"

عبد القادر شهيب المصور 29 سبتمبر

"حديث جمال مبارك عن مشروع الطاقة النووية محاولة منه للتأثير علي الرأي العام وتحضير نفسه لخلافة والده"

جريدة الفاينانشيال تايمز البريطانية - 26 سبتمبر

"قد يتصور أنصار نجل الرئيس أنه قد أحرز في المؤتمر الرابع نقاطا جديدة في الصعود إلى الرئاسة، وأثبت هيمنته على الحزب الوطني، غير أن الرئاسات في مصر لاتمرر بالنقاط، أو بصور ملونة على حوائط في ميادين أو شاشات تليفزيون"

عبدالله السناوي العربي 24 سبتمبر

"الشعب المصري ليس أمامه من خيار، إلا أن يخوض حربا شاملة ضد الفرعونية الراهنة، هذا إذا كنا فعلا نريد حياة حرة ووطنا كريما ومستقبلا رغدا لأولادنا وأحفادنا"

أنور الهواري - الوفد 27 سبتمبر

إيه النظام؟

إيه النظام يا عُبَد؟
قال يا عِزّه يا جمالُه
ماله وسلطانه
يعمل فيه ما يحلالُه
عيني عليك يا للي
طول حياتك صوم
محروم من اللقمة
وغيرك في النعيم بيعوم
وتجوع عيالك
ويبقى العز لعيالُه

حسين جعفر

في انتظار الإنتفاضة الثالثة

في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي كانت الذكرى السادسة لانطلاق الإنتفاضة الثانية في فلسطين المحتلة. تلك الإنتفاضة التي مثلت حلقة جديدة من حلقات صمود الفلسطينيين ومقاومتهم للانقراض والتهميش. فمنذ الثورة الكبرى عام 1936 وحتى الآن لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن تحدي الظروف المعادية وعن الدفاع عن وجوده والنضال من أجل تحرير أرضه وعودة اللاجئين. ومن المفيد هنا الرجوع للتاريخ القريب وتاريخ وظروف اندلاع الإنتفاضة الأولى في 1987.

وائل خليل

الطريق إلى إنتفاضة الحجارة

جاءت الإنتفاضة لتوقف تراجع القضية الفلسطينية. فعشية اندلاع الإنتفاضة في ديسمبر 1987 كان الوضع الفلسطيني يشهد تراجعا ملحوظا. فمنظمة التحرير الفلسطينية خرجت من لبنان بعد الغزو الإسرائيلي عام 1982، وفقدت آخر جبهة للمواجهة العسكرية المباشرة مع العدو الصهيوني، وبات مشروع التحرير –بعد انتقال مقر المنظمة إلى تونس– مشكوكا فيه إن لم يكن مستحيلا.

ولم يتوقف التراجع على ذلك. فقد شهدت السنوات 83-1984 الاقتتال الداخلي في منظمة التحرير بل وفي منظمة فتح ذاتها (حركة التحرر الفلسطيني– فتح– كبرى الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية وأكثرها أهمية). فقد قاد العقيد أبو موسى انشقاقاً مسلحاً على ياسر عرفات ومنظمة فتح، أسفر عن مواجهات عديدة في طرابلس ونتج عنه خروج جديد لمقاتلي فتح من لبنان. وتزامن هذا مع مواجهات في بيروت مع ميليشيات من حركة أمل الشيعية فيما أطلق عليه حرب المخيمات مما لعب دورا في اضمحلال النفوذ الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في بيروت. وفي عام 1985 استهدف الطيران الإسرائيلي مقر منظمة التحرير في تونس ودمره.

في ذات الوقت كانت التنازلات الفلسطينية عبر ياسر عرفات تتوالى والتلميحات تشير إلى استعداد منظمة التحرير للإعتراف بإسرائيل في مقابل أية تسوية (الاعتراف الذي تحقق في تغيير الميثاق الفلسطيني عام 1988). ولكن هذه التنازلات لم تقابل بأي تجاوب من الحكومة الإسرائيلية ولا من الإدارة الأمريكية. وكانت المعادلة السائدة هي أنه على عرفات تقديم التنازلات ومن حق إسرائيل ألا تقدم شيئا.

باختصار، كانت القضية الفلسطينية في أسوأ أوضاعها وجاء الحل ليس من تونس ولا من أروقة الأمم المتحدة بل من شوارع نابلس ورام الله ورفح.

إنتفاضة الحجارة

في يوم 9 ديسمبر 1987، اندلعت إنتفاضة بشكل عفوي احتجاجا على الوضع العام المزري بالمخيمات وعلى انتشار البطالة والقمع اليومي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية المحتلة على الفلسطينيين. وسرعان ما أعطى هذا الانفجار العفوي، الذي كان من أبرز رموزه الحجارة و علم فلسطين، ميلاد لجان محلية عملت على تنظيم الغضب غير المسلح للشارع الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي المسلح، مع توفير المؤونة والتعليم والأدوية وباقي الخدمات الضرورية.

اشتغلت هذه اللجان في البداية بشكل مستقل ولكن سرعان ما توحدت في القيادة الموحدة للإنتفاضة، والتي كانت تضم فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي وعناصر إسلامية كانت النواة لتأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

طالبت هذه الفصائل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالانسحاب الإسرائيلي خارج حدود 1967. و استمرت الإنتفاضة حتى سنة 1993، تاريخ التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

وتقدر حصيلة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي أثناء إنتفاضة الحجارة بحوالي ألف شهيد ونحو 90 ألف جريح ومصاب و15 ألف معتقل فضلاً عن تدمير ونسف 1228 منزلاً واقتلاع 140 ألف شجرة من الحقول والمزارع الفلسطينية.

أعادت الإنتفاضة الملف الفلسطيني لواجهة السياسة الدولية. فقد بدا واضحا للجميع أن القضية ببساطة لن تختفي. ومع انتهاء حرب الخليج (الأولي أو الثانية حسب التأريخ) وخروج العراق من الكويت، تم عقد مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة فلسطينية– من خارج منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأت جولات من المفاوضات –العلنية والسرية– انتهت بتوقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993 واستكمال اندماج منظمة التحرير الفلسطينية وقائدها ياسر عرفات في المنظومة الرسمية للسياسة الدولية في المنطقة.

أنشأت اتفاقيات أوسلو السلطة الوطنية الفلسطينية وانسحبت إسرائيل من بعض المدن الفلسطينية. ورغم أنها جاءت مخيبة لآمال الكثيرين في فلسطين وخارجها إلا أنها سمحت بتسويق مقولة إن هناك تسوية سلمية– لجزء من القضية على الأقل– وإنه في نهاية طريق التسوية هذا ستكون هناك دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن القدس الشرقية (العربية) ستكون عاصمة هذه الدولة.

ولكن السنوات التالية وحتى العام 2000 أثبتت أن حلم الدولة هو محض سراب، وأن الواقع لا يقدم للفلسطينيين سوى المزيد من المعاناة والمزيد من اقتطاع الأراضي والمزيد من المستعمرات الصهيونية على أراضيهم.

إنتفاضة الأقصى

انفجرت الإنتفاضة الثانية في 29 سبتمبر 2000 كاحتجاج مباشر على زيارة شارون للأقصى. إلا أنها كانت تعبيرا أخيرا عن أن الفلسطينيين قد فاض بهم الكيل، وأن سبع سنوات من أوسلو لم تزدهم إلا عذابا ومعاناة. أخذت الإنتفاضة في البداية شكل المظاهرات والإضرابات ثم أخذت شكلا عسكريا متزايدا عبر مشاركة عناصر مسلحة من حماس أو من فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى، ثم بتزايد العمليات الاستشهادية ضد الأهداف الصهيونية. وبدورها مارست إسرائيل سياساتها القمعية ضد الفلسطينيين مسلحين أم لا، سواء بالقتل أم هدم المنازل وتجريف الحقول ونزع الأشجار. وساعدها في ذلك إدارة أمريكية داعمة تحت قيادة جورج بوش، ثم موقف دولي متواطئ بعد أحداث 11 سبتمبر وبداية ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

تميزت الإنتفاضة الثانية باتساع حركة التضامن العربية والعالمية معها. فقد انتشرت المظاهرات الداعمة للحق الفلسطيني في العديد من مدن العالم العربي والإسلامي بل ومدن أوروبا وأمريكا. وشهدت مدن مصر وجامعاتها ومدارسها أكبر موجة مظاهرات منذ عشرات السنين، وتشكلت حركات واسعة للتضامن والمقاطعة ابتكرت أشكل ووسائل وأدوات سياسية ونضالية فتحت المجال واسعا لمشاركة قطاعات جديدة في الشأن السياسي وتطورت عبر السنين للتصدي لقضايا مختلفة، من مناهضة الحرب على العراق وصولا إلى حركة التغيير ومناهضة حكم مبارك.

وانتقد البعض عسكرة الإنتفاضة الثانية والعمليات الاستشهادية على أنها تنحرف بالإنتفاضة عن تجربتها التاريخية في إنتفاضة الحجارة وشكلها السلمي المثالي– أطفال يحملون الحجارة في مقابل جنود مدججين بالسلاح. وهذا الرأي يتجاوز حق المقاومين في أرض المعركة في اختيار سلاحهم الأمثل واعتماد الآليات والتكتيكات المناسبة لظروفهم. فالنضال المقاوم الفلسطيني– سواء في الإنتفاضة الأولى أم الثانية– استهدف كسر الاستقرار في إسرائيل وفضح استحالة استمرار الأمور على ما هي عليه. وكاد في الإنتفاضة الثانية أن ينجح في تحقيق ذلك. فرغم القمع الإسرائيلي استمرت الإنتفاضة. ورغم انتخاب شارون للوزارة في فبراير 2001 على أساس وعوده بسحقها في 100 يوم، استمرت الإنتفاضة. وارتفعت الأصوات داخل إسرائيل تدعو للانسحاب من الضفة وغزة وتفكيك المستوطنات والخروج من المستنقع الفلسطيني على حد تعبيرها. تعالت تلك الأصوات وبدا أن الإنتفاضة في طريقها للانتصار في الشهور الأولي من العام 2002. إلا أن آلة الحرب الصهيونية كان لديها خطط أخرى.

الاجتياح ومذبحة جنين

في نهاية مارس 2002 بدأ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة أطلق عليها "عملية الجدار الواقي لحماية نجمة داوود" واستهدفت نقل المعركة إلى قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية عبر إعادة احتلال المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين من جديد، وتدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وإدارة الحرب من داخل التجمعات السكانية الفلسطينية نفسها. وشهدت عملية الاجتياح ارتكاب العديد من المذابح في المدن الفلسطينية أشهرها مذبحة جنين في الضفة الغربية.

ورغم أن الحملة الصهيونية فشلت في تحقيق أهدافها المباشرة، إلا أنها مثلت بداية ناجحة لسياسة إسرائيلية لاتعرف أية خطوط حمراء ولا تعترف بأي مواثيق أو شرعية، السياسة التي تبني جدار الفصل العنصري وتحاصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وتحاول اغتياله، وتقصف الأحياء السكنية وتقتل الفلسطينيين دون تمييز.

نحو الإنتفاضة القادمة

اليوم لا يستطيع أحد إنكار المأزق الذي يواجه الشعب الفلسطيني، فالإنتفاضة تراجعت والمقاومة رغم بطولتها لا تبدو قادرة على مواجهة السياسات الإجرامية الإسرائيلية. والاختيار الجسور للشعب الفلسطيني بانتخاب حماس لقيادة السلطة الفلسطينية يتم إجهاضه بالتجويع وبالتآمر الدولي–العربي– الفلسطيني. واليوم في نهايات 2006 تطالعنا يوميا أخبار قتل الفلسطينيين وسط صمت وتواطؤ تام. وحتى في أوساط النشطاء تراجعت أعمال التضامن مع الشعب الفلسطيني لأدنى درجاتها منذ سنوات. والسؤال هنا هو ما العمل؟

والإجابة على هذا السؤال لابد أن تكون على جانبين: في فلسطين وخارجها. ففي فلسطين، يخبرنا التاريخ– كما عرضنا هنا لمرحلته الأخيرة– أن الشعب الفلسطيني كان دائما قادرا على النهوض وعلى المقاومة في أحلك الظروف وفي مواجهة أصعب التحديات. وفي كل مرة يراهن أعداؤه – والمتواطئون العرب– على نهاية نضاله وعلى خضوعه، كان يقوم من وسط الدمار ليلهب المنطقة ويلهم العالم بصموده ونضاله.

ولكن هناك الجانب الآخر الغائب حتى الآن من الإجابة، جانب لابد وأن يأتي من الجماهير العربية الواسعة. فالتأثير السياسي الأهم في المنطقة كان للقضية الفلسطينية. أجيال من الشباب يتم تسييسها وتثويرها عبر التعامل مع ومحاولة فهم الظلم البين الحادث على أرض فلسطين. وهذا التسييس لا يتوقف عند حدود قضية فلسطين بل يتجاوزها لتساؤلات عن شرعية الأنظمة المستبدة وعن تواطؤها مع الاستعمار وحليفته إسرائيل. واكتشاف أن إسقاط الأنظمة المستبدة والعميلة هو المهمة الأولى نحو تحرير فلسطين.

لا يعني هذا تأجيل النضال من أجل فلسطين حتى نغير الأنظمة، بل أن نجعل منه مرتكزا في معركتنا ضدها. علينا دائما هنا في مصر تسليط الضوء على ما يحدث في فلسطين، وفضح دور نظام مبارك فيما يحدث. علينا استعادة حركة التضامن مع فلسطين ونضال شعبها ووضعها في قلب نضالنا من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

الإنتفاضة القادمة لابد وأن تواكبها إنتفاضة الجماهير العربية ضد الاستبداد وضد الاستعمار، فتحرير فلسطين بالفعل لن يكون إلا على أيدي الجماهير العربية المنتفضة ليس في مصر ولبنان وسوريا والأردن فحسب بل وفي الجزائر والمغرب واليمن وعمان. الإنتفاضة الثالثة هي مسؤوليتنا جميعا.

رقم الإيداع: 2006/21670